

الباب الرابع

في الوعد والوعيد

obeikandi.com

رَبَابِ الرَّابِعِ

فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ

ويشتمل على عشر مسائل :

- ١- المسألة الأولى : الجنة للمؤمنين
 - ٢- المسألة الثانية : النار للكافرين .
 - ٣- المسألة الثالثة : فى أحكام الفاسق فى الدنيا والآخرة .
 - ٤- المسألة الرابعة : أصحاب الكبائر فساقاً .
 - ٥- المسألة الخامسة : فى الشفاعة .
 - ٦- المسألة السادسة : فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .
 - ٧- المسألة السابعة : فى إمامة على ، عليه السلام .
 - ٨- المسألة الثامنة والتاسعة : الإمامة بعد على بن أبى طالب ، عليه السلام ، لولديه الحسن ثم الحسين .
 - ٩- المسألة العاشرة : الإمامة بعد الحسن والحسين ، لمن قام ودعا من أولادهما .
- * وبليه فصل فى الاجتهاد والتقليد .

obeikandi.com

وهو الكلام في مسائل الوعد والوعيد وما يتبعهما (١)

فاعلم أنه (٢) ينحصر في عشر مسائل:-

المسألة الأولى

(١) الأولى منها: أن من وعده الله ، سبحانه (٣) ، بالشواب من المؤمنين ، فإنه متى مات (٤) مستقيماً على إيمانه صائراً (٥) إلى الجنة لا محالة ، خُلِدَ (٦) فيها خلوداً دائماً في ثواب لا ينقطع .

المسألة الثانية

(٢) والثانية: أن من توعدده الله ، تعالى ، بالعقاب من الكفار ، فإنه متى مات مصيراً على كفره ، صائر إلى النار لا محالة ، ومخلد فيها خلوداً دائماً في عقاب لا ينقطع .
والكلام في هاتين المسألتين يقع في موضعين:-

أحدهما: في حقيقة الوعد والوعيد

والثاني: في الدليل على صحة ما ذهبنا إليه فيهما .

١- أما الموضوع الأول: فحقيقة الوعد هو الخبر عن إيصال النفع إلى الغير، في مستقبل الزمان، من جهة المخبر إلى المخبر... وحقيقة الوعيد هو الخبر عن إيصال الضرر إلى الغير في مستقبل الزمان، من جهة المخبر إلى المخبر (٧).

٢- وأما الموضوع الثاني: وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه، في هاتين المسألتين، فهو أن النبي ، ﷺ ، وعلى آله (٨) ، كان يدين بذلك ويخبر به ، وهو ، ﷺ ، لا يدين إلا بالحق ولا يخبر إلا بالصدق ...

(٢) في الاصل: اتما

(٤) ليس في (١): مات

(٦) في الاصل: ويخلد

(٨) وعلى آله: ليست في (١) .

(١) في (١): وما يتبعهما

(٣) ليس في (١): سبحانه

(٥) في (١): صائراً.... والشواب ما اثبتناه

(٧) انظر القاضي عبد الجبار: شرح الاصول الخمسة ، (ص ٦١١) وما بعدها .

وهذه الدلالة مبنية على أصليين:-

أحدهما: أن النبي، ﷺ، يدين بذلك ويخبر به ، وهو، ﷺ ، لا يدين إلا بالحق .
والثاني: أنه ، عليه السلام ، لا يخبر إلا بالصدق ولا يدين إلا بالحق^(١) .

١- فالذى يدل على الأول أن المعلوم ضرورة من دين النبي ، ﷺ ، أنه كان يدعو الخلق إلى طاعته ومتابعته ، ويعدهم على ذلك الجنة التي عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين... ويتوعد من خالفه وجحد ما جاء به ، بالنار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين .
والقرآن الكريم ناطق بذلك ، وذلك مما^(٢) لا خلاف فيه - أيضاً - بين المسلمين .

٢- وأما الأصل الثاني: وهو أنه ، ﷺ^(٣) ، لا يدين إلا بالحق ولا يخبر إلا بالصدق ، فالذى يدل عليه أن المعجز ، الذي ظهر على يديه ، قد أمننا من وقوع الخطأ منه ، فيما ندين به^(٤) ، والكذب فى سائر أخباره ، على ما تقدم بيانه .

(١) ما بين القوسين سقط من: (١) .

(٢) فى الأصل: عليه السلام .

(٢) فى (١): فما .

(٤) به : ليست فى (١) .

المسألة الثالثة : الفساق مخلدون فى النار

٤٤ ظ / (٣) والثالثة: أن من قد وعده الله ، تعالى ، بالعقاب من الفساق ، فإنه متى مات مصراً على فسقه صائراً^(١) إلى النار ، مخلداً فيها خلوداً دائماً وهذا هو^(٢) مذهبنا .

والخلاف فى ذلك مع المرجحة فإنهم لا يقطعون بخلود الفساق فى النار .
والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، قوله ، تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ (٢٣) ، ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله ، سبحانه^(٤) ، توعد كل عاصٍ على العموم بالخلود فى النار ، والخلود هو الدوام ، والفساق عاصٍ كما أن الكافر عاصٍ ، وإخلاف الوعيد يكشف عن الكذب ، والكذب قبيح ، والله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .

وهذه الدلالة مبنية على ستة أصول :-

- ١- أحدها : أن الله توعد كل عاصٍ على العموم ، بالخلود فى النار .
 - ٢- والثانى : أن الخلود هو الدوام
 - ٣- والثالث : أن الفاسق يدخل فى ذلك كالكافر^(٥) .
 - ٤- والرابع : أن إخلاف الوعيد يكشف عن الكذب .
 - ٥- والخامس : أن الكذب قبيح .
 - ٦- والسادس : أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح .
- ١- فالذى يدل على الأول : أن لفظة «مَنْ» إذا وقعت على هذا الوجه فى الشرط والجزاء ، اقتضت استغراق كل عاقل بدليل صحة الاستثناء ، وصحة الاستثناء يدل على الاستغراق .

(٢) فى (١) : وهو هذا . . . والصواب ما اثبتناه

(٤) فى الأصل : تعالى

(١) فى الأصل : صائر .

(٣) سورة الجن آية (٢٣)

(٥) هذه المسألة من أبرز مسائل الخلاف بين أهل السنة والعدلية من المعتزلة والزيدية . . . إذ إنه يجوز عند أهل السنة خروج الفاسق من النار ، بشفاعة النبى ، ﷺ ، أو أولياء الله المؤمنين ، أو الملائكة المقربين ، أو بعفو الله ، تعالى ، عن من يشاء من عباده . . . والاحاديث النبوية فى هذا الصدد كثيرة .

وإنما قلنا: «إنه يصح الاستثناء» ؛ لأن (١) القائل إذا قال: من دخل داري أكرمته، فإن هذا اللفظ مستغرق لكل عاقل... بدليل أنه كما يصح من المخاطب، أن يستثنى من شاء من العقلاء... فيقول: إلا زيدا أو عمراً... ولولا استغراق اللفظ لكل عاقل، لما صح الاستثناء..

وإنما قلنا: إن صحة الاستثناء يدل على الاستغراق ؛ فلان من حق الاستثناء الحقيقي، أن يخرج من الكلام ما لولاه لوجب دخوله تحته... ألا ترى أن القائل لو قال: على فلان عشرة إلا ديناراً، فإنه لولا استثناءه لهذا الدينار، لوجب دخوله (٢) تحت هذا اللفظ، فثبت الأصل الأول (٣)، وهو أن قوله، تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ، مستغرق لكل عاصٍ.

٤١ و / ٢- وأما الأصل الثاني: وهو أن الخلود هو الدوام... فالذى يدل عليه قول الله، تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ (٤) ، فالله ، تعالى، نفى بهذه الآية أن يكون جعل لأحد من البشر خلوداً في هذه الدنيا، ومعلوم أنه لم ينف بذلك البقاء المنقطع ؛ لأن (٥) كل واحد منهم قد بقى بقاء منقطعاً (٦) ، فثبت بذلك أنه إنما نفى (٧) الدوام ، وثبت بذلك معنى الخلود.

٣- وأما الأصل الثالث: وهو أن الفاسق عاصٍ ، فهو مما لا خلاف فيه بين المسلمين والآية قد تناولت كل عاصٍ ، فيدخل الفاسق في عمومها ، كما يدخل الكافر.

٤- وأما الأصل الرابع: وهو أن إخلاف الوعيد يكشف عن الكذب ، فالذى يدل على ذلك (٨) أن الوعيد ، هو الخبر عن إيصال الضرر إلى الغير ، على ما تقدم ، فإذا لم يقع المخبر به ، انكشف لنا أن المخبر (٩) كان كذاباً (١٠).

٥- وأما الأصل الخامس: وهو أن الكذب قبيح ، فقبحه معلوم ضرورة.

٦- وأما الأصل السادس: وهو أن الله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فقد تقدم بيانه.

(٢) في الأصل: دخول الدنيا
(٤) سورة الانبياء آية (٣٤).
(٦) في الأصل: منقطع
(٨) ذلك: ليست في (١).
(١٠) في (١) والأصل: كذاباً.

(١) في (١): لئن
(٣) الأصل الأول: ليس في الأصل
(٥) في (١): لئن
(٧) في الأصل: نفا
(٩) في (١): المخبر.

ويؤيد ما ذهبنا إليه في هذه المسألة، ما روى عن النبي ﷺ ، أنه قال: «من تحسّى (١) سماً، فسُمهُ في يده، يتحسّاه في النار، خالداً مخلداً فيها أبداً» (٢).

وروى عنه ﷺ ، أنه قال: «من تردى من جبل، فقتل نفسه، فهو يتردى من جبال في النار، خالداً مخلداً» (٣).

وروى عنه ﷺ ، أنه قال: «من وجى نفسه بحديدة، فحديده في يده، يجأ بها بطنه في النار خالداً مخلداً... ومن علق سوطاً بين يدي سلطان جائر، جعل الله ذلك السوط، حيةً طولها سبعون ذراعاً، يسلط عليه في نار جهنم، خالداً فيها مخلداً، وله عذاب أليم» (٤).

كل هذه الاخبار تؤيد ما ذهبنا إليه من خلود الفساق في النار، أعاذنا الله منها.

(١) في الاصل: تحسّى

(٢) روى ابن ماجة قريباً من هذه الالفاظ فقال: «من شرب سماً، فقتل نفسه، فهو يتحسّاه في نار جهنم، خالداً مخلداً فيها» عن أبي هريرة حديث (٣٤٦٠)؛ (١١٤٥/٢) (كتاب الطب، باب النهي عن الدواء الحبيث)، وهو طرف من حديثين / للترمذى؛ (٣٣٨/٤) (٢٠٤٣ - ٢٠٤٤)، كتاب الطب، باب ما جاء فيمن قتل نفسه بسم أو غيره... فيهما «يتحسّاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً» إلا ان الترمذى ذكر رواية اخرى لمحمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال: «من قتل نفسه بسم عذب في نار جهنم» ولم يذكر فيه خالداً مخلداً فيها أبداً، وهكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، وهذا أصح، لان الروايات تجمى بان أهل التوحيد يضربون في النار ثم يخرجون منها، ولم يذكر انهم يخلدون فيها، انتهى (٣٣٩/٤)، ويبدو انه يرد على عقيدة العدالة في فساق أمة محمد، الذين يفعلون الكبائر ويموتون بلا توبة... ولم تتركهم شفاعة النبي أو غيره من الملائكة أو المؤمنين، إلا ان الإمام مسلم اخرج هذا الحديث في (كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه) وذكر فيه، «في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»؛ (١١٨/٢) ح (١٣٢)، وقد ذكره البخارى في مواضع مختلفة من صحيحه منها؛ (٧٦/١٠) (كتاب الطب، باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والحبيث) على النحو التالي: «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً؛ ومن تحسّى سماً فقتل نفسه فسمه في يده يتحسّاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة فحديده في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً» حديث (٥٧٧٨).

(٤) انظر الهامش قبل السابق.

(٣) انظر الهامش السابق

٤١ ظ / (٤) المسألة الرابعة

أصحاب الكبائر فساقاً

أن أصحاب الكبائر من هذه الآفة ، كشارب الخمر والزاني ، ومن جرى مجراهما ، يسمون فساقاً ، ولا يسمون كفاراً ولا مؤمنين ، وهذا هو مذهبنا والخلاف في ذلك ، مع الخوارج والمرجئة .

أ - أما الخوارج: فإنهم يقولون: إن شارب الخمر، ومن جرى مجراه، يسمون كفاراً .
ب- وأما المرجئة: فإنهم يقولون: إن شارب الخمر، ومن جرى مجراه، يسمون مؤمنين .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهبوا إليه، أن الأمة أجمعت على تسميتهم فساقاً ، والإجماع حجة ...
وهذه الدلالة مبنية على أصليين :-

أحدهما: أن الأمة أجمعت على ذلك
والثاني: أن إجماعهم حجة

١- فالذي يدل على الأول: أن الخوارج يقولون هو فاسق كافر... والمرجئة (يقولون: هو فاسق مؤمن) (١).

وغيرهم من الأمة يقولون: هو فاسق... ولا يطلقون عليه واحداً من هذين الاسمين ، فصح وقوع الإجماع على تسميته فاسقاً .

٢- والذي يدل على الثاني: قول الله ، تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَكِّلْهُ مَا تَوَكَّلَىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (١١٥) ، فالله ، تعالى ، توعد من خالف سبيل المؤمنين بالنار ، كما توعد من شاق الرسول ، عليه السلام ، بالنار (٣) ، وذلك يقتضى قبح مخالفتهم ، ووجوب متابعتهم ، كما اقتضى قبح مخالفة الرسول ، ﷺ ، ووجوب متابعتهم .

(٢) سورة النساء آية (١١٥)

(١) ما بين القوسين ليس في الاصل

(٣) في الاصل: في النار

ولسنا نعنى بقولنا (١): إن إجماع الأمة حجة، إلا أن متابعتهم واجبة الاتباع، ومخالفتهم قبيحة... فصح ما ذهبنا إليه، من تسميتهم فساقاً.

* فى نقد مقالة الخوارج :

وأما ما تقوله الخوارج من تسمية الفاسق كافراً... فذلك لا يصح؛ لأن الكفر فى الشريعة اسم لمعاصٍ مخصوصة تثبت لها أحكام مخصوصة وشيء من تلك الأحكام لا تثبت فى حق الفاسق.

وهذه الدلالة مبنية على أصليين:-

أحدهما: أن الكفر فى الشريعة اسم لمعاصٍ مخصوصة، تثبت لها أحكام مخصوصة. والثانى: أن تلك الأحكام لا يثبت منها شيء فى حق الفاسق.

٤٢ و / ١- فالذى يدل على الأول: أن الكفر / فى الشريعة هو الجحدان لله، سبحانه، والتكذيب لرسوله، عليه السلام (٢)، وإنكار شيء من خلقه، وما جرى هذا المجرى، ولهذه المعاصى أحكام مخصوصة، نحو حرمة المناكحة والموارثة، والدفن فى مقابر المسلمين، وما جرى مجراه.

٢- والذى يدل على الثانى: أن الصحابة قد أجمعت على أنه لا يثبت فى حق الفاسق شيء من هذه الأحكام... ولهذا فإنهم كانوا يقيمون الحدود على الجناة (٣)، ولا يفرقون بينهم وبين أزواجهم، فلو كان الجناة (٤) يسمون كفاراً، لحرمت المناكحة بينهم، إذ لا مناكحة بين أهل ملتين.

ويدل على ذلك أن الله، تعالى، شرع للعان بين الزوجين، متى قذف الزوج زوجته، ورمأها بالزنا، فإنهما يترافعان إلى الحاكم... فإذا أصرأ على ذلك حلفهما، ثم يفرق بينهما بعد ذلك.

فلو (٥) كان الفسق كفراً، كما تقوله الخوارج - لحصلت البينونة بينهما، بنفس

(٢) فى (١): لرسوله... والصواب ما اثبتته من الاصل

(٤) فى (١): الزناة.

(١) فى الاصل: ولسنا نقول

(٣) فى (١): الزناة

(٥) فى الاصل: ولو.

المعصية، ولم يحتج إلى تفریق الحاكم ؛ لأن أحدهما يكون فاسقاً لا محالة ؛ لأن الزوج إذا (١) كان صادقاً ، كانت المرأة فاسقة ؛ لاجل الزنا ، وإن كان كاذباً كان فاسقاً ؛ لاجل القذف الذى نص الله ، سبحانه ، على أنه فسق بقوله : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٢) إذ لا ملاءنة - بعد (٣) بطلان الزوجية - كما لا ملاءنة بين الاجنبيين ... فلما علمنا صحة الملاءنة بينهما ، دل ذلك على أن الفسق ليس بكفر... فبطل ما تقوله الخوارج .

* فى نقد مقالة المرجئة :

وأما ما تقوله المرجئة من تسمية الفاسق مؤمناً فلا يصح - أيضاً - لأن قولنا : مؤمن اسم مدح وتعظيم ، ولا فاسق لا يستحق المدح والتعظيم . وهذه الدلالة مبنية على أصلين :-

أحدهما : أن قولنا : مؤمن اسم مدح وتعظيم... والثانى : أن الفاسق لا يستحق المدح والتعظيم .

١- فالذى يدل على الأول : أنه يحسن (٤) توسطه بين أوصاف المدح ، فيقال : فلان برّ تقى مؤمن صالح زكى . فلو لم يكن مدحاً لما حسن توسطه (٥) بين أوصاف المدح ، كما لا يحسن أن يقال : فلان برّ تقى أسود صالح زكى... لتوسطه (٦) بين أوصاف المدح ، ما ليس بمدح .

٤٢ ظ / ويدل على ذلك قول الله ، تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴿ (٧) فمدحهم الله ، تعالى ، بالإيمان .

٢- وأما الأصل الثانى : وهو أن الفاسق لا يستحق المدح والتعظيم... .

(٢) سورة النور آية (٤) .
(٤) فى الأصل : حسن .
(٦) فى الأصل : لما كان قد وسط .

(١) فى الأصل : إن .
(٣) فى الأصل : مع
(٥) فى الأصل : أن يوسط
(٧) فى الأصل : آية (٢) ، (٣) ، (٤)

فالذى يدل عليه أنه لا خلاف بين المسلمين ، أن الفاسق لا يستحق المدح والتعظيم ، بل يستحق البراءة والذم .

ولهذا فإن الصحابة ، رضى الله عنهم ، كانوا يقيمون الحدود على الجناة (١) ، على وجه الإهانة ؛ فثبت أن الفاسق لا يستحق المدح والتعظيم .

وإذا ثبت ما قدمنا ، من أن الفاسق لا يجوز أن (٢) يسمى كافراً ولا مؤمناً ، صح ما ذهبنا إليه ، من تسميته فاسقاً ، دون أن نطلق عليه واحداً من هذين الإسمين .

ويدل على صحة ما ذهبنا إليه ، قول النبي ﷺ ، وعلى آله : « لا يزنى الزانى ، حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق ، وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها ، وهو مؤمن ، فإذا فعل ذلك انتزع الإيمان من قلبه ، فإن تاب تاب الله عليه » قيل : يا رسول الله : أفكافر هو ؟ قال : لا قيل : فما هو ؟ قال : فاسق (٣) .

وهذا نص فيما ذهبنا إليه ، فصح أن للفاسق اسماً بين اسم المؤمن والكافر ، فيجب أن يكون له حكم يخالف حكم الكافر والمؤمن .

* أحكام الكافرين والمؤمنين :

١- أما أحكام الكافرين (٤) فمن جملتها أنهم لا يدفنون في مقابر المسلمين ، ولا يجوز المناكحة بينهم وبين الفاسق (٥) لمخالفتهم (٦) فى هذه الأحكام .

وأما أحكام المؤمنين فمن أحكامهم (٧) قبول الشهادة ، ووجود الموالاة ، والفاسق

(١) فى (١) : الزناة .

(٢) فى (١) : لا يسمى .

(٣) أخرجه البخارى (١٧٨/٣) (كتاب المظالم ، باب النهى بغير إذن صاحبه ، (١٩٦/٨) فى كتاب الحدود ، باب لا يشرب الخمر ، وكذلك (٢٠٣/٨) عن أبى هريرة ، وباب إثم الزناة عن ابن عباس ، ومسلم (٥٤/١ - ٥٥) (كتاب الإيمان ، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون) ، وابن ماجه (١٢٩٩/٢) (كتاب الفتن ، باب النهى عن النهبة) ، وأبو داود (٢٢١/٤) (كتاب السنة ، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه) ، والترمذى (١٥/٥) (كتاب الرمان ، باب ما جاء : لا يزنى الزانى وهو مؤمن) ، وقال حسن صحيح غريب ، والنسائى (٦٤/٨ - ٦٥) (كتاب الحدود ، باب قطع السارق) ، وأحمد (٢٤٣/٢ - ٣١٧ - ٣٧٦ - ٣٨٦ - ٤٧٩) . عن أبى هريرة ... والطبرانى فى المعجم الكبير عن ابن عباس ، وأبو نعيم فى الحلية (١٦٤/٣ - ٣٢٢ - ٣٦٩) و (٢٥٦/٦) ... وغيرهم ، وعده السيوطى متواتراً ... انظر : قطف الأزهار المتناثرة (ص ٣٨ - ٤٠) .

(٥) فى (١) : بيننا وبين الفاسق

(٤) فى الأصل : الكفار ... وفى (١) : الكافر

(٦) فمن أحكامهم : ليست فى الأصل

(٦) فى (١) : مخالف لهم

بخلاف المؤمن فى ذلك (١)، أما إنه لا تقبل شهادته ، فلقول الله ، تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (٢) ، والفاسق ليس بعدل ...

وأما إنه لا تجوز موالاته ، فلقول الله ، تعالى : ﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (٣) الآية ، ولا فاسق من جملة من حاد الله ورسوله ، فلا تجوز موالاته ، ولا يكون الموالي له (٤) مؤمناً ، لنص هذه (٥) الآية على ذلك .

فصح ان احكام الفساق مخالفة لاحكام الكفار والمؤمنين ، كما ان اسماءهم مخالفة لاسمائهم .

(٢) سورة الطلاق آية (٢)

(٤) فى (١) : لهم

(١) فى ذلك : ليس فى الاصل

(٣) سورة المجادلة آية (٢٢)

(٥) هذه : ليست فى (١) .

(٥) المسألة الخامسة ، فى الشفاعة

والكلام منها يقع فى موضعين :-

أحدهما : فى حكاية المذهب ، وذكر الخلاف .

والثانى : فى الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه المخالف .

١- أما الموضوع الأول : فمذهبنا أن شفاعة محمد ، ﷺ وعلى آله ، لا تكون يوم القيامة لاحد من الظالمين ، وإنما تكون للمؤمنين والتائبين فيزيدهم الله ، تعالى ، بها نعماً إلى نعمهم ، وسروراً إلى سرورهم .

والخلاف فى ذلك مع المرجسة ، فإنهم يقولون : إن شفاعته ، عليه السلام ، لا تكون إلا لمن مات مصراً على كبيرة من أمته ، عليه السلام .

٢- والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه قول الله ، تعالى : ﴿ وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطْمِينٍ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (١٨) ، ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله ، تعالى ، نفى أن يكون لاحد من الظالمين شفيع يطاع فى شفاعته ، على سبيل العموم ، والفاسق ظالم ، وإثبات ما نفاه الله ، تعالى ، لا يجوز .

وهذه الدلالة مبنية على أربعة أصول :-

أحدها : أن الله ، تعالى نفى (١) عموم الشفاعة من كل شفيع ، عن كل ظالم ، على سبيل العموم .

والثانى : أنه نفاها عن أن تكون لكل ظالم ، على سبيل العموم .

والثالث : أن الفاسق ظالم .

والرابع : أن إثبات ما نفاه الله ، تعالى (٢) ، لا يجوز .

١- فالذى يدل على الأول : أنه ، تعالى ، ادخل حرف النفى الذى هو « ما » ، على اسم الشفيع ، وهو نكرة ، ومن حق حرف النفى إذا دخل على نكرة ، أن يستغرق

(٢) فى الاصل : نفا

(١) سورة غافراً (١٨)

(٣) فى الاصل : ما اخبر الله تعالى بنفيه

جميع ما يقع عليه ذلك ^(١) الاسم ، بدليل صحة الاستثناء ، وصحة الاستثناء يدل على الاستفراق لكل شفيح ^(٢) .

٢- والذي يدل على الثاني: أن اسم الظالمين ، اسم جمع مُعْرَفٌ بالالف واللام ، ومن ٤٣ ظ / حق اسم الجمع ، إذا عُرِفَ بالالف واللام ، أن يستغرق جميع ما يصلح له ذلك الاسم ، ما لم يكن ثم معهوداً ^(٣) يصرف الخطاب إليه ... بدليل صحة الاستثناء ، وصحة الاستثناء تدل على الاستفراق على ما تقدم بيانه ... ولا شك أنه كان يصح أن يستثنى أى ظالم شاء ، فصح أنه مستغرق لكل ظالم .

٣- والذي يدل على الثالث: أنه لا خلاف بين المسلمين أن الفاسق ظالم ، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾ ^(٤) ، والفاسق من جملة من تعدى حدود الله ، فثبت أنه ظالم .

٤- وأما الأصل الرابع: وهو أن إثبات ما نفاه الله ، تعالى ، لا يجوز ...

والذى يدل عليه أن يكون تكديباً له ، تعالى ، ورداً لكلامه ، وذلك لا يجوز بلا خلاف بين المسلمين .

فلو شفع النبي ، ﷺ ، يوم القيامة لأحد من الظالمين ؛ لادى ذلك ^(٥) إلى أحد باطلين:

١ - إما أن يطاع وتقبل شفاعته ، فيكون ذلك تكديباً للآية ، وإبطالاً لمعناها .

ب- وإما أن لا يطاع فيكون إسقاطاً لمنزلته ، عليه السلام ، وخرقاً للإجماع المعتمد على أن شفاعته ، عليه السلام ، مقبولة فى ذلك اليوم ، ومخالفة للمقام المحمود الذى وعده الله ، تعالى ، أن يبعثه فيه بقوله ، تعالى ^(٦): ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مُمَجَّدًا ﴾ ^(٧) .

فثبت أن شفاعته ، ﷺ ^(٨) ، لا تكون لأحد من الظالمين ، وإنما تكون للمؤمنين ، فيزيدهم الله بها نعيماً إلى نعيمهم ، وسروراً إلى سرورهم على حد شفاعته الملائكة ،

(٢) فى الأصل: الإستفراق على ما تقدم

(٤) سورة الطلاق آية (١)

(٦) ليس فى (١): تعالى

(٨) ليس فى الأصل: وسلم

(١) ليست فى (١): ذلك

(٣) فى (١): معهود .

(٥) ليس فى الأصل: ذلك

(٧) سورة الإسراء آية (٧٩)

عليهم السلام (١) كما حكى الله ، تعالى ، عنهم بقوله: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشِيَّتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ (٢٨) (٢) ، ولا شك أن الفاسق ليس بمرضى عند الله ، تعالى (٣) ، فلا تجوز الشفاعة له أبداً .

واعلم أن الشفاعة قد تستعمل في جلب النفع ، كما تستعمل في دفع الضرر ، يقال: شفع الوزير إلى الأمير ، أن يزيد فلاناً في راتبه وعطيته ... كما يقال: شفع إليه ليصفح عن جرمه وخطيئته ... كما قال الشاعر:

فذاك فتى إن جئته لصنيعة
إلى ما له يأبه بشفيع

وأظهر من ذلك قول الله ، تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ (٧) (٤) ، فإذا حسن من الملائكة ، عليهم السلام ، أن يسألوا هذه المنافع التي ذكرها الله ، تعالى (٥) في هذه الآية للمؤمنين ، على سبيل الشفاعة ، لم يمنع أن تكون شفاعة نبينا ، ﷺ ، للمؤمنين ، لزيادة المنافع ، فبطل قول المرجحة أن الشفاعة لا تكون إلا لدفع الضرر .

ثم يقال للمرجحة: هل يحسن من الإنسان (٦) أن يدعو (٧) الله (٨) ، تعالى ، أن يدخله في شفاعة محمد ، ﷺ (٩) أم لا ؟

(فإن قالوا: لا . خالفوا الإجماع) (١٠) .

(وإن قالوا: نعم ... قلنا: فهل يحسن منه أن يدعو الله ، تعالى ، أن يميته فاسقاً حتى يستحق شفاعة النبي ، ﷺ (١١) ؟) (١١) .

(٢) سورة الأنبياء آية (٢٨)
(٤) سورة غافر آية (٧)
(٦) في الأصل: منه
(٨) في الأصل: إلى الله
(١٠) ما بين القوسين: ليس في الأصل .

(١) ليس في (١): عليهم السلام
(٣) في الأصل: سبحانه
(٥) ليس في (١): تعالى
(٧) في الأصل: يدعو
(٩) ليس في (١): صلى الله عليه
(١١) ما بين القوسين: ليس في الأصل .

فإن قالوا: نعم... خالفوا الإجماع والمعقول... وإن قالوا: لا يحسن... قلنا: فقد ثبت أن شفاعته، عليه السلام، لا تكون لفاسق.

ثم يقال لهم - أيضاً - : ما تقولون في رجل حلف بطلاق نسائه، وعتق عبیده وإمائه، وصدقة ماله، ليفعلن ما يستحق به شفاعته النبي، ﷺ، هل يؤمر بالبر والإحسان... أم يؤمر بفعل العصيان!؟....

فإن قالوا بالثاني خرجوا من الدين، وما (١) عليه جميع المسلمين... وإن قالوا بالأول، ثبت ما ذهبنا إليه، من أن الشفاعه لا تستحق إلا بالإيمان.

فإن قيل: قد روى عن النبي، ﷺ، أنه قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» (٢).

قلنا: إن (٣) هذا الخبر معارض بما رواه الحسن البصري (٤)، رحمه الله تعالى (٥)، فإنه روى أن النبي، ﷺ، قال: «ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي».

ثم لو صح الخبر، ولم تكن فيه هذه الزيادة، فإنه من أخبار الآحاد، التي لا توصل إلى العلم.

وهذه المسألة، يجب أن يؤخذ فيها بالأدلة القاطعة، الموصلة إلى العلم (٦) اليقين (٧)؛ لأنها من مسائل (٨) أصول الدين، التي يجب على كل مكلف العلم بها، ٤٤ ظ / ولا يجوز له الاقتصار فيها على التقليد.

وبعد، فإنه يمكن تأويل هذا الخبر، على ما يوافق الآية، التي نفت الشفاعه عن كل ظالم، فنقول: إن شفاعته، عليه السلام، لأهل الكبائر من أمته، إذا تابوا.. ويكون

(١) في (١)، الأصل: بما... والصواب ما اثبتناه.

(٢) رواه أبو داود (٢٣٦/٤) (كتاب السنة، باب في الشفاعه) عن أنس بن مالك، والترمذي (٦٢٥/٤) (في صفة القيامة)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه ابن ماجه عن جابر (١٤٤١/٢) (كتاب الزهد)، وأحمد في مسنده (٢١٣/٣)، (٦٩/١)... وانظر كذلك كشف الخفاء (١٠/٢).

(٣) ليس في (١): إن

(٤) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد: تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحرير الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ / ٦٤٢م، وشب في كنف علي بن أبي طالب، وسكن بالبصرة، وعظمت هيئته في القلوب، فكان يدخل هلى الولاة فيأمر وينهاهم، ولا يخاف في الحق لومة لائم... كتب لعمر بن عبد العزيز يعطه ويرشده وينصحه، فقبل منه وعمل بما قال... توفي في البصرة سنة ١١٠هـ / ٧٢٨م، انظر تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال (٢٥٤/١)، وحلية الأولياء (١٣١/٢).

(٥) في الأصل: رحمة الله عليه

(٦) في الأصل: الوصول إلى العلم.

(٨) ليس في (١): مسائل

(٧) اليقين: ليس في (١)

فائدة تخصيصهم بالذكر ، وإن كانت شفاعته ، عليه السلام ، للتائب وسائر المؤمنين ، أن لا يتوهم متوهم أن شفاعته ، لا حظ لهم فيها ، وإن تابوا ، فأزال هذا التوهم .

ولأن الشفاعة فى حق التائبين أوقع ، ونفعها أعظم ؛ لأنهم كانوا (١) قد أحبطوا ما استحقوه من الثواب ، فصاروا فى أعداد الفقراء ، ولا شك أن الإحسان إلى الفقير ليس كالإحسان إلى الغنى ، وإن كان كل واحدٍ منهما (٢) منفعة .

ويؤيد ما ذهبنا إليه (٣) قول الله ، تعالى : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ (٧٧) ، (٤) ، فلو شفع النبى ، ﷺ ، لأحدٍ من الظالمين ، لكان ذلك نصرة (٥) له

وذلك لا يجوز ؛ لأنه يكون تكذيباً لكلام الله ، تعالى ... ويدل على ذلك قول الله ، تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تَنْقُذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ (١٩) (٦) وهذا معناه الإنكار . . . أى : أنت يا محمد لا تنقذ من فى النار ، فلو شفع النبى ، ﷺ ، لأحد منهم (٧) ، لكان قد أنقذه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه يكون رداً لكلام الصادق .

ويدل على ذلك - أيضاً (٨) - قول النبى ، ﷺ ، وعلى آله : « دخرت شفاعتى لثلاثة من أمتى ، رجل أحب أهل بيتى بقلبه ولسانه ، ورجل قضى لهم حوائجهم ، لما احتاجوا إليه ، ورجل ضارب بين أيديهم بسيفه » (٩) .

وقال ، ﷺ : « من آذانى فى أهل بيتى ، فقد آذى الله ، ومن أعان على أذاهم ، وركن إلى أعدائهم ، فقد أذن بحرب من الله ، تعالى ، ولا نصيب له غداً فى شفاعتى » (١٠) .

- (١) فى الأصل : قد كانوا
(٢) ليس فى الأصل : إليه
(٣) فى (١) : نصراً
(٤) ليس فى (١) : لأحد منهم
(٥) روى السيوطى فى الجامع الصغير ؛ (٤٠ / ٢) ، وشفاعتى لأمتى من أحب أهل بيتى ، ذكر الخطيب البغدادى عن على بن أبى طالب وروى عنه ﷺ : « لكل نبي دعوة ، وأريد إن شاء الله تعالى أن أختبأ دعوتى شفاعتاً لأمتى يوم القيامة » رواه البخارى ؛ (٩٦ / ١١) حديث (٦٣٠٤) ، ومسلم ؛ (١٨٨ / ١ - ١٨٩) ... حديث (١٩٨) ، والترمذى ؛ (٥٨٠ / ٥) حديث (٣٦٠٢) .
- (٦) لم اعثر عليه هكذا فى كتب السنة ، ولكن وجدت أنه ﷺ قال : « من سب علياً فقد سبني ومن سبني فقد سب الله » رواه أحمد والحاكم عن أم سلمة وهو صحيح ، انظر السيوطى الجامع الصغير ؛ (١٧٣ / ٢) . . . وزاد فى بعض الروايات : « أدخله الله نار جهنم وله عذاب عظيم » ، أحمد (٣٢٣ / ٦) ، وقال فى مجمع الزوائد ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير أبى عبد الله الحدادى وهو ثقة ؛ (١٣٠ / ٩) ، ولكن الألبانى قال عنه : ضعيف انظر ضعيف الجامع ؛ (٢٠٤ / ٥) ، كما روى عنه ﷺ أنه قال : « من آذى العباس فقد آذانى إنما عم الرجل صنو أبيه » وهو حسن ، رواه ابن عساکر عن ابن عباس ، انظر السيوطى الجامع الصغير ؛ (١٥٨ / ٢) . . . والترمذى ؛ (٦١٠ / ٥) حديث رقم (٦١٠) ، كما روى عن عمرو بن شاس : « من آذى علياً فقد آذانى » رواه أحمد ، والبخارى فى التاريخ ، والحاكم فى المستدرک ، انظر الجامع الصغير ؛ (١٥٨) .

وقال ، ﷺ : « صنفان من أمتي لا تنالهما شفاعتي ، ولن أشفع لهما ، ولن يدخلاني شفاعتي ، سلطان ظلم غشوم ، وغال في الدين مارق » (١).

٤٥ و / وقال ، ﷺ : « إن أقربكم مني غداً ، وأوجبكم على شفاعتي ، أصدقكم لساناً ، وأحسنكم خلقاً ، وأداكم لأمانته ، وأقربكم من الناس » (٢) ، وكل ذلك يوضح ما ذهبنا إليه ، من أن شفاعته النبي ، ﷺ وعلى آله ، لا تكون إلا للمؤمنين .

(١) رواه الطبراني في الكبير والوسط رجال الكبير ثقات ورواه عنه الديلمي ... انظر فيض القدير ؛ (٤/٢٠٨) ، ومجمع (٥/٢٣٥) ... وانظر الجامع الصغير ؛ (١/٤٦) وقال ضعيف ... وانظر الفردوس ؛ (٢/٥٥٨) حديث رقم (٣٥٩٨) .
(٢) لم أعر عليه بنصه في كتب السنة ، إنما روى أبو نعيم في الحلية عن أبي ذر أنه قال : « إنني لأقربكم مجلساً من رسول الله ﷺ يوم القيامة ، وذلك اني سمعت رسول الله ﷺ ، يقول : إن أقربكم مني مجلساً يوم القيامة ، من خرج من الدنيا كهيفة ما تركته فيها ، وإنه ، والله ، ما منكم من أحد ، إلا وقد تشبث بشيء منها غيري ، الحلية ، (١/١٦١ - ١٦٢) وروى الترمذي عنه ﷺ أنه قال : « ما من شيء يوضع في الميزان أثقل من حسن الخلق ، وإن صاحب حسن الخلق ليبلى به درجة صاحب الصوام والصلاة » (٤/٣١٩) حديث (٢٠٠٣) ، كما روى : « إن من أحبكم إلى وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً ، وهو حديث حسن ، وروى أحمد في مسنده : « إذا صدق العبد بر ، وإذا بر آمن ، وإذا آمن دخل الجنة » .

(٦) المسألة السادسة

فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر..

والكلام منها يقع فى ثلاثة مواضع :-

أحدها : فى حقيقة الأمر والنهى ، والمعروف والمنكر....

والثانى : فى الدليل على وجوبهما....

والثالث : فى شرائطهما، التى متى تكاملت وجبا، ومتى اختل شىء منهما، لم يجبا.

١- أما الموضع الأول :

١- فحقيقة الأمر : هو قول القائل لغيره : افعل... أو لتفعل على وجه

الإستعلاء دون الخضوع ، مع كون المورد للصيغة مريداً لحدوث المأمور به .

٢- وحقيقة النهى : هو قول القائل لغيره : لا تفعل على وجه الاستعلاء دون

الخضوع، مع كون المورد للصيغة ، كارهاً لحدوث المنهى عنه .

٣- وحقيقة المعروف : هو كل فعل حسن... أو نهى عن المنكر ، يستحق بفعله

المدح والثواب .

٤- وحقيقة المنكر : هو كل فعل قبيح ، يستحق بفعله الذم والعقاب .

٢- وأما الموضع الثانى : وهو الدليل على وجوبهما ، فيدل على وجوبهما قول الله ،

تعالى : ﴿ وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١٠٤) (١) ، ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله ، تعالى ، أمر أن يكون

فيما من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، والأمر يقتضى الوجوب ، وذلك يقتضى وجوبه على بعض منا غير معين^(٢)؛ وذلك هو معنى الواجب على الكفاية .

(٢) ليس فى (١) : منا غير معين .

(١) سورة آل عمران آية (١٠٤)

وهذا الوجه مبنى على أربعة أصول :-

١- أحدها: أن الله ، تعالى ، أمر أن يكون فينا من يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر.

٢- والثاني: أن الأمر يقتضى الوجوب .

٣- والثالث: أن ذلك يقتضى وجوبه على بعض منا غير معين .

٤- والرابع: أن هذا هو معنى الواجب على الكفاية (١).

١- فالذى يدل على الأول: أن قوله ، تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ صريح فى (٢) الأمر، وذلك ظاهر فى اللغة ، ولا خلاف أن الله ، تعالى ، أمر بذلك .

٢- والذى يدل على الثانى: وجهان: لغوى وسمعى .

٥٤ ظ / أ- أما اللغوى: فهو أن السيد متى أمر عبده بفعل ولم يفعله ، حسن ذمه

منه (٣) ومن العقلاء ؛ لأجل مخالفته لأمر سيده .

ولولا (٤) أن الأمر يقتضى الوجوب ، لما حسن ذم تاركه (٥) ؛ إذ لا يستحق

الذم على ترك فعل الأمر (٦) إلا (٧) وذلك الفعل واجب ؛ لأن أهل اللغة

يصفون من ترك ما أمر به بأنه (٨) عاصٍ ، فلولا أن الأمر يقتضى الوجوب ،

لما استحق تاركه هذا الاسم .

قال الشاعر:

أمرتك أمراً جازماً فعصيتنى (٩) فأصبحتُ مسلوب الإمارة نادماً

ب- وأما السمعى: فقول الله ، تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ

فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٠) ، فلولا أن الأمر يقتضى الوجوب ، لما

استحق بمخالفته العذاب ، إذ لا يستحق ذلك إلا على ترك الواجب، أو فعل

القبیح .

(١) ما بين القوسين سقط من: (١) ، ولا الاصل .

(٢) فى الاصل: فلولا

(٣) الامر: ليست فى الاصل .

(٤) فى (١): انه

(٥) سورة النور آية (٦٣) .

(١) ما بين القوسين سقط من: (١)

(٢) فى الاصل: منه ذمه

(٣) فى الاصل: الذم لمخالفته

(٤) إلا: ليس فى (١)

(٥) فى الاصل: فعصيته .

٣- والنبي يدل على الثالث: أن الله ، تعالى ، لما قال: ﴿وَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ﴾^(١) و «من» حرف يقتضى التبعية في هذا الموضع ، اقتضى ذلك تناول بعض منا غير معين ، فبقى كل واحد منا ، مخاطباً به على سبيل البدل ، بمعنى أن أى بعض منا^(٢) قام به ، فقد قضى الغرض .

و يصير ذلك بمثابة قول السيد لعبيده: لتقم منكم طائفة^(٣) يحفظون الدار ، فإن ذلك يقتضى وجوبه على بعض منهم ، غير بعض ... بدليل أنه متى قام به^(٤) بعضهم سقط وجوبه عن الباقي ، ومتى^(٥) لم يقم به واحد منهم ، توجه الذم إلى كافتهم .

٤- والذي يدل على الرابع: إن واجب الكفاية هو الذى إذا قام به البعض ، سقط وجوبه عن البعض الآخر ، على مثل ما قدمنا فى قول السيد لعبيده ، وذلك كصلاة الجنائز ، ودفن الموتى^(٦) ، وما أشبه ذلك .

فإن هذه الواجبات متى قام بها البعض ، سقط وجوبها عن البعض الآخر ، ومتى ٤٦ و / لم يقم بها أحد من المكلفين ، توجه الذم إلى كافتهم ... ولا شك أن هذا المعنى حاصل فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر / فكانا واجبين على الكفاية .

ويدل على وجوبها قول النبى ، ﷺ وعلى آله^(٧): «وأمرؤا بالمعروف محصبوا ، وانهبوا عن المنكر تنصروا»^(٨) ، وهذا أمر^(٩) ، وقد بينا أن الأمر يقتضى الوجوب .

وقال ، ﷺ وعلى آله: «لا يحل لعين ترى الله يعصى ، فتطرف حتى تغير أو تنتقل»^(١٠) .

وقال ، ﷺ: «إذا لم ينكر القلب نكس ، فجعل أعلاه أسفل»^(١١) .

(٣) فى الاصل : جماعة منكم .

(٥) فى الاصل : منا .

(٧) وعلى آله : ليست فى الاصل .

(٢) منا : ليس فى الاصل

(٤) به : ليست فى (١)

(٦) فى الاصل : اللواتى .

(٨) قريب من ذلك ما رواه ابن ماجه (١٣٢٧/٢) (كتاب الفتن ، باب ٢٠) ، حديث رقم (٤٠٠٤) ونصه «مروا بالمعروف وانهبوا عن المنكر ، قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم ... وانظر فيض القدير (٥٢٢/٥) ... وقال عنه الألبانى فى ضعيف الجامع (١٣٤/٥) : ضعيف ... وراه الطبرانى وعزاه لاحمد وابن ماجه .

(٩) لم اعثر عليه بنصه .

(١٠) هذا معنى حديث جاء مطولاً فى صحيح مسلم ١٢٨/١ - ١٣٠ (كتاب الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً ...) ، واحمد فى مسند (٤٠٥ ، ٣٣٦/٥) طبعة الحلبي ، وجاء مختصراً (انظر فتح البارى ح (٥٢٥ - ١٤٣٥ - ١٨٩٥ -

(٣٥٨٦ - ٧٠٩٦) .

وقال ، ﷺ وعلى آله : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » (١) .

وكل ذلك يدل على وجوب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وأنه لا يسع أحداً ترك ذلك مع التمكين (٢) .

٣- وأما الموضوع الثالث : فاعلم أن شروط الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، التي متى تكاملت ، وجبا ، ومتى اختل شيء منها ، لم يجبا خمسة :-

١- أحدهما : أن يعلم الأمر الناهي أن الذي يأمر به ، معروف وحسن ، والذي ينهى (٣) عنه منكر قبيح ؛ لأنه متى (٤) لم يعلم ذلك ، لم يأمن أن يأمر (٥) بمنكر ؛ لظنه أنه معروف ، وأن ينهى عن معروف ؛ لظنه أنه منكر ... ولا شك في قبح ما هذا حاله .

٢- والثاني : أن يعلم أو يغلب على ظنه أن لأمره ولنهييه (٦) تأثيراً (٧) ؛ لأن الأمر والنهي ، لا يرادان لأنفسهما ، وإنما يرادان لوقوع المأمور به ، وامتناع المنهي عنه ، فإذا لم يحصل (٨) هذا انغرض ، كان الأمر والنهي قبيحاً .

٣- والثالث : أن يعلم ، أو يغلب على ظنه ، أن أمره ونهييه لا يؤديان إلى ترك معروف غير الذي أمر به ، أو فعل منكر غير الذي نهى عنه ، فإذا كان يؤدي إلى ذلك ، لم يجب الأمر والنهي ، ولا يجوزان لما في ذلك من المفسدة .

٤- والرابع : أن لا يؤدي الأمر والنهي ، إلى تلف الأمر والناهي ، أو ذهاب ماله أو تلف عضو من أعضائه ، فمتى كان يؤدي إلى ذلك ، لم يجب عليه الأمر والنهي ، وإن كان ذلك قد يحسن إذا كان فيه

(١) رواه الترمذي ، (٢٧١/٤) (كتاب الفتن) ؛ وأبو داود ؛ (١٢٥/٤) (كتاب الملاحم) وابن ماجه ؛ (١٣٢٩/٢) - (١٣٣٠) (كتاب الفتن ، باب ٢٠) ، والنسائي ؛ (١٦١/٥) ، وأحمد (٦١ ١٩/٣) (٣١٤/٤) ... ورواه الحاكم في مستدركه ؛ (٥٠٦ - ٥٠٥/٤) ، والطبراني في الكبير ؛ (٨٠٨٠ - ٨٠٨١) ، وابن عدى ؛ (٢/١١٢) .

(٢) في الأصل : التمكين

(٣) في الأصل : بينها

(٤) في الأصل : متا

(٥) ليست في (١) ... وصححت في هامشه

(٦) في (١) : نهيه

(٧) في الأصل : تأثير

(٨) في الأصل : يحصل

٤٦ظ / إعزاز الدين ، كما فعله أئمتنا (١) ، عليهم السلام ،
كالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، عليهما السلام ، ومن اقتدى به .

٥- والخامس: أن يعلم ، أو يغلب على ظنه ، أنه إن لم يأمر بالمعروف ، وبمنه
عن المنكر، أدى ذلك إلى وقوع المنكر ، وتضييع المعروف ،
فحينئذ يجب عليه الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، على ما
هو مرتب من البداية ، بالوعظ والتذكير .

فإن نفع ذلك ، لم يتجاوزه إلى غيره ، وإن لم ينفع ذلك تجاوزه إلى الوعيد ، والكلام
الحسن ، والتهديد و الضرب (٢) وغيره (٣) .

فإن نفع ذلك لم يتجاوزه - أيضاً (٤) - إلى غيره ، وإن لم يتم الانتهاء عن المنكر
إلا بالقتل والقتال (٥) ، وجب ذلك ، إذا تكاملت هذه الشروط الخمسة .

وإنما وجب الأمر بالمعروف على هذا الترتيب ؛ لأن الغرض به الامتناع عن المنكر،
والإتيان بالمعروف ، فإذا حصل ذلك بالأمر السهل ، كان تجاوزه (٦) إلى الأمر الصعب ،
عبثاً قبيحاً ، وعلى هذا المعنى ورد قوله ، تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلِحُوا
بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ السَّلَامِ ﴾ (٧) فامر أولاً
بالإصلاح ، ثم عند الإياس بقتال الباغية .

(٢) في الاصل: بالضرب .
(٤) ليس في الاصل: ايضاً .
(٦) في الاصل: مجاوزته .

(١) في (١): الانبياء .
(٣) ليس في الاصل: وغيره .
(٥) ليس في (١): والقتال .
(٧) سورة الحجرات آية (٩) .

(٧) المسألة السابعة: في إمامة علي ، عليه السلام

والكلام منها يقع في موضعين:-

أحدهما: في حكاية المذهب ، وذكر الخلاف ...

والثاني: في الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهب إليه المخالف .

١- أما الموضع الأول: فمذهبنا أن الإمام بعد رسول الله ﷺ ، بلا فصل ، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وأن طريق إمامته النص ، والخلاف في ذلك مع المعتزلة والخوارج ، فإنهم يقولون: الإمام بعد رسول الله ﷺ (١) ، أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، عليه السلام ، من بعدهم ، وأن طريق إمامتهم - عندهم - العقد والاختيار .

٢- وأما الموضع الثاني: وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، فدلنا على إمامته ، عليه السلام ، الكتاب والسنة .

٤٧ و / ١- أما الكتاب: فقولهُ ، تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ (٥٥) ، والكلام في هذه الآية ، يقع في موضعين:-

أحدهما: أنها نزلت في علي ، عليه السلام .

والثاني: في وجه دلالتها على إمامته ، عليه السلام (٢) .

أما الأول: فاعلم أنه لا خلاف بين أهل النقل (٤) ، أن هذه الآية نزلت في علي ، عليه السلام ، والأصل في ذلك الخبر المستفيض ، أن سائلاً اعترض (يسأل في مسجد رسول الله ﷺ ، وعلى يصلي فلم يعطه أحد شيئاً... فقال: اللهم أشهد أني سألت) (٥) علياً ، عليه السلام ، وهو في الصلاة ، فأشار إليه بخاتمه ، وكان يتختم في خنصره اليمنى (٦) ، فأخذ السائل الخاتم ، فنزلت هذه الآية على النبي ﷺ ، فخرج إلى

(٢) سورة المائدة آية (٥٥) .

(٤) في (١): النقل في .

(٦) في الاصل: اليمنا..

(١) وسلم: ليست في الاصل

(٣) ليس في الاصل: عليه السلام

(٥) ما بين القوسين من هامش (١)

المسجد^(١) ، والناس بين قائم وقاعد، وراكع وساجد ، وبصر بالسائل ... فقال له النبي ، ﷺ : «هل أعطاك أحد شيئاً؟... فقال : نعم خاتماً^(٢) من ذهب... قال من أعطاكه؟... قال : ذاك القائم... وأشار بيده إلى علي ، عليه السلام ،... فقال له النبي ، ﷺ : علي أى حال أعطاكه؟... قال : أعطاني وهو راکع... فكبر النبي ، ﷺ وعلى آله ، وتلى هذه الآية ، ثم قرأ : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ (٥٦) ﴿^(٣) ، فثبت أنها نزلت في علي ، عليه السلام .

وأما الموضوع الثانى : (وهو الدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، فدليلنا على إمامته عليه السلام^(٤)) ، فوجه دلالتها على إمامته ، عليه السلام ، أن الله ، تعالى ، أثبت لعلی ، عليه السلام ، الولاية على الكافة ، وهى ملك التصرف فيهم ، والرئاسة عليهم^(٥) ، كما أثبتتها لنفسه ، سبحانه ، ولرسوله ، عليه السلام ، وذلك هو معنى الإمامة .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول :-

أحدها : أن الله ، تعالى ، أثبت لعلی ، عليه السلام ، الولاية على الكافة ، كما أثبتتها لنفسه ، سبحانه ، ولرسوله ، عليه السلام .

والثانى : أن الولاية الثابتة فيها ، هى ملك التصرف .

والثالث : أن ذلك هو معنى الإمامة .

٤٧ ظ / ١ - فالذى يدل على الأول : أن ذلك ظاهر فى قوله ، تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ الآية ، وقد بينا أن علياً ، عليه السلام ، هو المراد بقوله :

(١) ليس فى (١) : إلى المسجد

(٢) سورة المائدة : آية ٥٦ ، وجه ابن كثير النقد لكل الروايات التى اشارت ان هذه الآية نزلت فى علي بن ابي طالب ، فقال : «وليس يصح شىء منها بالكلية ، لضعف أسانيدھا، وجهالة رجالها» (٧١/٢) ، وانظر فى ذلك القاضى عبد الجبار : المغنى ؛ ٢٠٠ ق (١٣٣/١) ، والرازى : الأربعين ؛ (٤٤٧) ، والمفيد : الإرشاد ، (ص ١٠) .

(٤) ما بين القوسين سقط من الاصل .

(٥) نقد اهل السنة والمعتزلة هذا التفسير ؛ انظر التفتازانى : شرح المواقف ؛ (٣٦٠/٨ - ٣٦١) ، وابن حجر الهيئى : الصواعق المحرقة ؛ (ص ٦٣) ؛ والقاضى عبد الجبار ؛ المغنى ؛ ٢٠٠ ق (١٣٣/١) .

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وأنه لم يتصدق بخاتمه أحد سواه ، ولا يمنع أن يرد لفظ الجمع ، ويراد به الواحد تعظيماً ، كما قال ، تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَلِّمُ الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (١) فذكر لفظ الجمع في هذه الآية ، في خمسة مواضع ، وهو يريد بذلك نفسه ، بلا خلاف بين المسلمين .

وقال ، تعالى : ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ (٢) وهذا اللفظ في قوله ، تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ وإن كان مجازاً في الواحد ، فإننا نحمله عليه ، لما قدمنا من الدلالة (٣) ، وهو أن الآية نزلت في علي ، عليه السلام ؛ ولأن الله ، تعالى ، ذكر في الآية ولياً للمؤمنين ، هو الله ورسوله ، والذين آمنوا جعله - أيضاً - ولياً ؛ فيجب أن يكون الولي من المؤمنين غير المولى عليه (٤) ؛ لأن من حق العطف في اللغة ، أن يقتضى في المعطوف أن يكون غير المعطوف ، عليه أو بعضه ، على سبيل التعظيم ، لذلك البعض ، كما قال ، تعالى : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ (٥) فأعاد ذكر جبريل وميكائيل ، على سبيل التعظيم لهما ، عليهما السلام ، وإن كانا قد دخلا في جملة الملائكة ، عليهم السلام ، فذلك يجب أن يكون قوله ، تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ غيراً للضمير في قوله ، تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ ، وإلا كان تقديراً لآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ... وذلك لا يجوز في كلام الحكيم ... فثبت الأصل الأول ، وهو أن الله ، تعالى ، أثبت لعلی ، عليه السلام ، الولاية على الكافة (٦) .

وأما الأصل الثاني : وهو أن الولاية الثابتة في الآية ، هي ملك التصرف ... فالذى يدل عليه وجهان :-

(١) سورة الحجر آية (٩) (٢) سورة المرسلات آية (٢٣)

(٣) يقول الرازي في تفسيره : «إنه تعالى ذكر المؤمنين الموصوفين في هذه الآية بصيغة الجمع من سبعة مواضع ... وحمل الفاظ الجمع ، وإن جاز على الواحد على سبيل التعظيم ، لكنه مجاز لا حقيقة ، والأصل حمل الكلام على الحقيقة» ؛ (٢٠/١٢) .

(٤) حكى الرصاص اتفاق المسلمين على أن المقصود بالمؤمنين في الآية هو علي ... وهو رأى الشيعة جميعاً ... لأن الآدمي في كتابه أفكار الأفكار في أصول الدين «مبحث الإمامة» يقول : لا نسلم الاتفاق على ذلك ، فإنه قد حكى النقاش في تفسيره عن أبي جعفر أنه قال : «المؤمنون المذكورون في الآية : أصحاب النبي عليهم الصلاة والسلام» ، وهو الأظهر لما فيه من موافقة لفظ الجمع ك (ص ١٥٩) ، وانظر في ذلك تفسير القرطبي ؛ (٢٢١/٦) ؛ وابن كثير ؛ (٧١/٢) .

(٥) سورة البقرة آية (٩٨) .

(٦) انظر رد القاضى عبد الجبار المغنى ٢ هـ (١٣٤/١) ... حيث أشار أنها الولاية الخاصة لا العامة .

أحدهما: أن لفظة «ولى» وإن كانت مشتركة فى اللغة بين معان ، هى المودة والنصرة والملك ، إلا أن الملك للتصرف ، قد صار غالباً ٤٨ و / عليها بعرف / الاستعمال ، بدليل أنه متى (١) قيل : هذا ولى القوم ... سبق إلى الافهام أنه المالك للتصرف (٢) فيهم ... فيجب حملها على هذا المعنى ؛ لاجل سبقه إلى الافهام (٣).

الوجه الثانى : أنا لو سلمنا أن لفظة «ولى» باقية على الاشتراك ، الذى تستوى فيه المعانى ، وأنه لا يسبق إلى الافهام بعض (٤) منها دون بعض ، فالواجب حملها على جميع المعانى ، وإلا كان إلحاقاً بالهذر والعبث ، الذى لا يليق بكلام الحكيم ، فيصير كأنه ، تعالى ، قال : «إنما مودكم وناصركم ، والذى ملك التصرف عليكم هو الله ، تعالى ، ورسوله ، وعلى بن أبى طالب !! ...»

وأما الأصل الثالث : وهو أن ذلك هو معنى الإمامة فالذى يدل عليه ، أنا لا نعى بقولنا : فلان إمام ... إلا أنه يملك التصرف ، على الكافة فى أمور مخصوصة ، وتنفيذ أحكام شرعية . وقد بينا أن علياً ، عليه السلام ، ولى لكافة المسلمين ، بعد الرسول ، ﷺ ، فيجب أن يكون مالكاً للتصرف عليهم (٥).

ب- وأما السنة : فمنها قول النبى ، ﷺ ، وعلى آله ، لما خطب المسلمين بغدير خم : «أست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا : بلى ... قال : فمن كنت مولاه فعلى مولاه ... اللهم وال من والاه ، وعاد من عاداه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله» (٦).

(١) فى الأصل : متا
(٢) انظر رد أهل السنة فى هذا التفسير اللغوى «للولى» فى الآية عند ابن حجر الهيتمى : الصواعق المحرقة (٦٣ ص) ... الإيجى المواقف (٤٠٥ ص) .
(٣) فى الأصل : بعضاً
(٤) ورد هذا الحديث عند أهل السنة والشيعه فذكره الترمذى فى سنه (٥٩١/٥) (كتاب المناقب ، باب مناقب على ... فى (٣٧١٣) ، وابن ماجه (٤٣/١) (المقدمة ، باب ١١) ، حديث (١١٦) ، وأحمد فى مسنده (١١٨/١) - (١١٩ - ١٥٢) ، والحاكم فى مستدرکه (١١٦/٣) ... وقال عنه الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ... ولكن أبا الفرج ابن الجوزى ذكره فى العلل المتناهيه فى الاحاديث الواهيه (١/٢٢٦ - ٢٢٧) ... وذكره الكلينى : فى أصول الكافى (١/٢٩٤) .

وهذا الخبر مما تلقته الأمة بالقبول ، (واشتهر عند المخالف والموافق)^(١) ، ولم ينكره أحد منهم ، وإنما هم بين مستدل به على إمامته ، عليه السلام ، وبين مستدل به على فضله ، عليه السلام ، دون الإمامة ، ونحن نستدل به في هذا الموضوع على إمامته ، عليه السلام ، من وجهين :-

أ- أحدهما : أن نقول لفظة « مولى » مشتركة بين معان ؛ لكن قد صار الغالب عليها ، بعرف الاستعمال ، ملك التصرف ، فيجب حملها عليه ، وذلك هو معنى الإمامة .

وهذا الوجه مبنى على أربعة أصول :-

أحدها : أن لفظة « مولى » مشتركة في اللغة بين معان .

٨٤ ظ / والثاني : أن المالك للتصرف ، قد صار غالباً / عليها ، بعرف الاستعمال .

والثالث : أنه يجب حملها عليه .

والرابع : أن ذلك معنى الإمامة .

١- فالذى يدل على الأول : أن لفظة « مولى » مشتركة بين المعتق والمعتق ، كما يقال : العبد مولى لفلان : أى معتقه ، وفلان مولى العبد ، أى معتقه ... والمود والناصر ، كما قال ، تعالى : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ ﴾ (١١) ، معناه : مودهم وناصرهم .

وابن العم يدل عليه قول الله ، تعالى ، حاكياً عن زكريا : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ (٣) أى " بنى عمى " (٤) ... و« الأولى » الذى هو الأحق ، والملك والمملك للتصرف (٥) ، كما يقال : هذا مولى الدار ، ويراد أنه أحق بها ، وأنه يملك التصرف فيها ، فثبت أن لفظة « مولى » مشتركة بين معان .

٢- والذى يدل على الثانى : أن هذه اللفظة متى أطلقت ، لم يسبق إلى الأفهام

(٢) سورة محمد آية (١١)

(٤) فى الاصل : العم

(١) ليس فى (١) : ما بين القوسين .

(٣) سورة مريم آية (٥)

(٥) فى (١) : والا ... ملك .

إلا المالك للتصرف ؛ ألا ترى أنه متى قيل : هذا مولى العبد، ومولى الأمة ، سبق إلى الأفهام أنه المالك للتصرف فيهما .

٣- والذي يدل على الثالث : أن الواجب حمل الكلام على ما هو السابق إلى الأفهام ؛ لأن الغرض بالكلام ، متى ورد من الحكيم ، هو إفادة المعاني (١) ، فما كانت الفائدة فيه اظهر ، وجب حمل الكلام عليه ، ولهذا صار حمل الكلام على حقيقته ، أولى من حمله على مجازه .

٤- والذي يدل على الرابع : هو ما قدمنا من أننا لا نعنى بقولنا : فلان إمام ، إلا أنه يملك التصرف على الكافة ، في أمور مخصوصة ، وتنفيذ أحكام شرعية .

فإذا ثبت أن علياً ، عليه السلام ، مالك (٢) للتصرف ، بما قدمنا من أن لفظة «مولى» تقتضى هذا ، وجب كونه إماماً .

ب- وأما الوجه الثاني : من دلالة هذا الخبر على إمامته ، عليه السلام ، فهو أنا نقول : هب أنا سلمنا لكم أن لفظة «مولى» باقية على الاشتراك ، الذي تستوى فيه المعاني ، وأنه لا يسبق إلى الأفهام بعض هذه المعاني دون بعض ؛ فإن في الخبر ٤٩ و / قرينة لفظية ، قد اقترنت به ، وقضت بأن المراد بلفظة «مولى» المذكورة / فيه (٣) ، هي (٤) الأولى ، أن النبي ﷺ ، لما قرر ثبوت ولايته على الأمة بقوله : «الست أولى بكم من أنفسكم؟» وحقق عليهم ذلك بما أثبتته الله ، سبحانه ، له بقوله (٥) : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (٦) ، عطف على ذلك بقوله : «فمن كنت مولاة فعلى مولاة» ، ومولى» تستعمل في اللغة بمعنى «أولى» ، فيجب حملها عليه ، والأولى هو الأحق والأملك ، وذلك هو معنى الإمامة .

وهذه الدلالة مبنية على أربعة أصول :-

أحدها : أن لفظة «مولى» تستعمل في اللغة بمعنى «أولى» .

(٢) في الأصل : ملك .
(٤) في الأصل : هو .
(٦) سورة الأحزاب آية (٦)

(١) في الأصل : المعنى .
(٣) فيه : ليست في الأصل .
(٥) في (أ) : بقول .

والثانى: أنه يجب حملها عليه

والثالث: أن الأولى ، هو الأحق والأملك .

والرابع: أن ذلك هو معنى الإمامة .

١- فالذى يدل على الأول: قول الله ، تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿١٥﴾﴾ (١) ، معناه: هي أولى بكم ، ويدل عليه قول لبيد (٢):

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْخِيفَةِ خَلْفَهَا وَإِمَامُهَا (٣) .

يريد: أولى بالخيفة .

ويدل عليه - أيضاً - ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى السيد المؤيد بالله (٤) ، بإسناد رفعه إلى جعفر بن محمد الصادق (٥) ، عليه السلام ، أنه قيل له: ما أراد رسول الله ﷺ ، بقوله لعلى ، عليه السلام: «من كنت مولاه فعلى مولاه؟...»

(١) سورة الحديد آية (١٥)

(٢) لبيد بن ربيعة بن مالك ، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية ، أدرك الإسلام ، وكان من المؤلفات قلوبهم ، ولم يقل في الإسلام شعراً سوى بيت واحد :
ما عاتب المرء الكريم كنفسه
والمرء يصلحه المجلس الصالح .

عمر طويلًا...

وهو من أصحاب الملققات ... ومطلع معلقته:

عفت الديار محلها لمقامها بمنى ، تأبد غولها فرجامها

وكان سخياً جواد كريماً ، بقري الضيف ، ويطعم الطاعم ت: ٤١هـ... انظر خزنة الأدب (١/٣٣٧ - ٣٣٩) ، والشعر والشعراء ؛ (٢٣١ - ٢٤٣) ، وجمهرة أشعار العرب ؛ (٣٠ - ١٦٣) .

(٣) البيت من معلقة لبيد ، انظر القرشي : جمهرة أشعار العرب ، (ص١٣٤) ، والفرجان: مثنى الفرغ: ما بين القوائم ، ومولى الخيفة: صاحب الخيفة ، وهو يصف الناقة حين استولى عليها الخرف ، فاصطكت قوائمها ، ولم تعد تدرى أمام من خلف من شدة اضطرابها .

(٤) السيد المؤيد بالله هو أحمد بن الحسين بن هارون الأقطع ، من أبناء زيد بن الحسن العلوي الطالبي القرشي ، أبو الحسين ، من أئمة الزيدية ، ولد سنة ٣٣٣هـ بأمل ، وعاش بطبرستان ... ودعا لنفسه سنة ٣٨٠هـ ، فبايعه أهل الديلم ، ولقبوه بالسيد «المؤيد بالله» ... ودام ملكه عشرون عاماً ، وعرف بالعلم والجرود ، له مصنفات عديدة في الفقه والكلام ، منها «الأمالي» ، و«التجريد» في علم الآثار ، و«شرح» في أربعة مجلدات ، توفي سنة ٤٢١هـ... انظر أعيان الشيعة ؛ (٣٠٥/٨) ... و«تحف المسترشدين» (ص٤٨) .

(٥) جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط ، الهاشمي القرشي ، أبو عبد الله ، الملقب بالصادق: سادس الأئمة الإثني عشر عند الإمامية ، كان من أجلاء التابعين ، وله منزلة رفيعة في العلم ، أخذ عنه جماعة ، منهم الإمامان أبو حنيفة ومالك ، ولد بالمدينة سنة ٨٠هـ ؛ له أخبار كثيرة مع خلفاء بني العباس وعرف بالشجاعة والجرأة في الحق كاجداده ، له «رسائل» مجموعة في كتاب ورد ذكرها في «كشف الظنون»... توفي بالمدينة سنة ١٤٨هـ ، انظر الموسوي: نزهة المجلس ؛ (٣٥/٢) ، وابن خلكان: وفيات الأعيان ؛ (١/١٠٥) ... وابن الجوزي: صفة الصفوة ؛ (٩٤/٢) ... وابن نعيم: حلية الأولياء ؛ (١٩٣/٣) .

فقال جعفر: سئل عنها - والله - رسول الله ﷺ وآله ، فقال: «الله مولاي أولى لى من نفسى ، لا أمر لى معه ، وأنا مولى المؤمنين ، أولى بهم من أنفسهم ، لا أمر لهم معى ، فمن (١) كنت مولاه أولى به من نفسه ، لا أمر له معى ، فعلى مولاه أولى به من نفسه ، لا أمر له معه .
فثبت الأصل الأول: وهو أن لفظة «مولى» تستعمل بمعنى أولى .

٢- وأما الأصل الثانى: وهو أنه يجب حملها عليه ، فالذى يدل عليه ، أنا متى حملنا ٤٩ ظ / لفظة «مولى» على أن المراد بها أولى ، صار الكلام مرتبطاً ببعضه ببعض / وهذا هو الواجب فى كلام العقلاء ، والذى ينبغى أن يحمل عليه كلام مثله ، ﷺ ؛ ولاجل هذا استحسن الفصحاء من أبيات الشعر ، ما كان أوله كالخبر بآخره ، لاجل الاتصال الشديد والارتباط البليغ .

وعلى هذه الطريق ثبت تعريف العهد ، وصار صرف الكلام إلى المعهود ، أولى من صرفه إلى الجنس ، ألا ترى أنه متى كان لرجل عشرة أعبد ، ثم وصف واحداً (٢) منهم بحسن الخدمة ، وجميل العشرة ، ثم قال فى آخر كلامه: أشهدكم أن العبد حر ، فإن هذا الكلام يصلح لتناول ذلك العبد ، وغيره من العبيد ، لكن تقدم ذكره أوجب صرف الكلام إليه .

٣- والذى يدل على الثالث: أنه لا يجوز أن يثبت بأحد اللفظين وينفى بالآخر (٣) ، فلا يجوز أن يقول القائل: فلان أولى بالتصرف فى هذه الدار ، وليس بأحق ولا أملك . . . أو يقول: هو أحق وأملك وليس بأولى . . . بل يعد من قال ذلك مناقضاً لكلامه .

٤- والذى يدل على الرابع: هو ما قدمنا ، من أنا لا نعى بقولنا: فلان إمام ، إلا أنه يملك التصرف على الكافة ، فى أمور مخصوصة وتنفيذ أحكام شرعية . . . وقد

(٢) فى (١): واحد

(١) فى الأصل: ومن .

(٣) فى (١): الآخر .

ثبت بما قدمناه أن علياً ، عليه السلام ، أولى بالتصرف على الأمة ؛ فيجب أن يكون إماماً لهم .

ومما يدل على ذلك من السنة قول النبي ، ﷺ ، وعلى آله ، لعلي ، عليه السلام : « أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي » (١) .

وهذا الخبر مما تلقته الأمة بالقبول ، ولم ينكره أحد منهم ، ووجه الاستدلال به أن النبي ، ﷺ ، أثبت لعلي ، عليه السلام ، جميع منازل هارون من موسى إلا النبوة ، ومن منازل هارون من موسى ، عليه السلام ، استحقاق الخلافة والشركة في الأمر ، وذلك هو (٢) معنى الإمامة .

وهذه الدلالة مبنية على ثلاثة أصول :-

أحدها : أن النبي ، ﷺ ، أثبت لعلي ، عليه السلام ، جميع منازل هارون من موسى ، عليهما السلام ، إلا النبوة (٣) .

والثاني : أن من جملة منازل هارون من موسى استحقاق الخلافة ، والشركة في الأمر (٤) .

والثالث : أن هذا هو معنى الإمامة (٥) .

١- فالذي يدل على الأول : أنه ، ﷺ ، لما استثنى النبوة ، دل على أنه لو لم يستثنها ؛ لدخلت تحت الخطاب ؛ لأن من حق الاستثناء الحقيقي ، أن يخرج من الكلام ما لولاه ، لوجب دخوله تحته ، على ما تقدم ، ولا شك أنه كان يصح منه أن يستثنى جميع (٦) المنازل ، كما استثنى النبوة ، فلما لم يستثنها ، دخلت تحت الخطاب ، على ما تقدم (٧) .

(١) رواه البخارى ؛ (٩٢/٧) (كتاب فضائل الصحابة ؛ باب مناقب علي ...) ح (٣٨٠٧) ، واحمد فى مسنده ؛ (١٧٠/١) ، وابن ماجه ؛ (٤٥/١) المقدمة ح (١٢١) . وكذلك مسلم ؛ (١٢٠/٧) ... وانظر كذلك اصول الكافى للكلىنى ؛ (٢٦/٨) .

(٢) ليس فى الاصل : هو (٣) انظر رداىبن تيمية : منهاج السنة ؛ (٨٧/٤) ...

(٤) انظر ابن تيمية : منهاج السنة ؛ (٨٧/٤) والقاضى عبد الجبار : المغنى ؛ (٢٠٤/١ - ١٦٧) .

(٥) انظر القاضى عبد الجبار : المغنى ؛ (٢٠٤/١ - ١٦٨) .

(٦) فى الاصل : سائر (٧) ليس فى (١) : على ما تقدم .

٢- والذي يدل على الثاني قوله ، تعالى : ﴿ وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ (١٤٢) ﴿ (١) ، ولولا استحقاقه للخلافة لم يكن استخلفه ، (٢) فكذلك (٣) فإن من منازل منة الشركة في الأمر ، كما حكى الله ، سبحانه ، عن موسى ، عليه السلام ، بقوله : ﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَأَحِلِّ عِقْدَةً مِن لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي (٢٨) وَأَجْعَلْ لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَرُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (٣١) وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيْرًا (٣٣) وَنَذْكُرَكَ كَثِيْرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيْرًا (٣٥) قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى ﴾ (٤) .

ومن جملة منازل هارون من موسى ، كونه أفضل أمته ، فيجب أن تثبت جميع هذه المنازل لعلي ، عليه السلام ؛ لأن النبي ، ﷺ ، لم يستثنها مع النبوة .

٣- والذي يدل على الثالث : أنا لا نعنى بقولنا : إمام ، إلا أنه يملك التصرف على الكافة في أمور مخصوصة ، وتنفيذ أحكام شرعية ، ولا شك أنه كان للنبي ، ﷺ ، أن يتصرف في الأمة تصرفات الأئمة ، من إقامة الحدود وتجييش الجيوش ، وأخذ الأموال ممن وجبت عليه طوعاً وكراهياً ، وما أشبه ذلك .

فيجب أن يكون علي ، عليه السلام ، شريكاً له في ذلك ، وأولى بالتصرف في الأمة بعد النبي ، عليه السلام (٥) ؛ لأن الاستحقاق قد كان ثابتاً بما قدمنا في وقت النبي ، ﷺ ، وبقي نفاذ التصرف موقوفاً إلى وفاة النبي ، ﷺ ، (وعلى آله ؛ لإجماع الأمة أنه لم يكن . ٥ ظ / لأحدٍ تصرف في هذه الأمور التي قدمنا ذكرها في حياة النبي ، ﷺ ، (٦) سواه ، فصح بذلك إمامة علي ، عليه السلام .

وأما ما يقوله المخالف من أن طريق الإمامة العقد والاختيار (٧) ، فاعلم أنهم بنو ذلك علي ما يدعون من إجماع الأمة على إمامة أبي بكر وعمر (٨) ، وهي دعوى باطلة .

(١) سورة الاعراف آية (١٤٢) (٢) في الاصل : ليستخلفه (٣) سورة (طه) من آية (٢٥) إلى آية (٣٦) (٤) ما بين القوسين تكرر في : (١) وهو سهو من الناسخ (٥) في الاصل : ﷺ (٦) انظر الاشمري : اللمع ؛ (ص١٣١) ... والجويني : غياث الامم ؛ (ص٢٧) ، والمواردى : الاحكام السلطانية ؛ (ص٦) ... والقاضى عبد الجبار : المغنى ؛ ٢٢ (١/٢٥١) . (٧) انظر الأمدى : غاية المرام ؛ (٣٨٧) ، والباقلائي : التمهيد ؛ (ص١٩٧ - ٢٠٢) ... والمغنى ؛ ٢٠ (١/٢٧٩ - ٢٨٤) ، ق ٥/٢ .

والدليل على بطلانها أن من عرف أحوال الصحابة ، رضى الله عنهم ، بعد موت
النبي، ﷺ ، وما جرى بينهم من المنازعة والاختلاف الشديد ، علم بطلان دعوى
الإجماع .

تحقيق ذلك أنه لما بويح لأبى بكر حمل الناسَ عمرُ على ذلك طوعاً وكرهاً ، حتى
أفضت الحال إلى أمور شنيعة ، منها أنه كسر سيف الزبير بن العوام (١) ، وضرب عمار
بن ياسر (٢) ، واستخف بسلمان الفارسي (٣) ، وأسقط سعد بن عبادَةَ (٤) من مرتبته ،
حتى قال قائلهم : قتلتم سعداً... فقال عمر : « قتل الله فإنه (٥) منافق »... وأخذ عمر
سيفه فاعترض به صخرة (٦) فقطعه .

وكذلك فإن المروى أن عمر بن الخطاب قال لعلى ، عليه السلام : « بايع لأبى بكر »...
قال : « فإن لم ، ... قال : « ضربنا عنقك » ..

وكذلك فإن المروى عن أبى بكر أنه قال لسعد بن عبادَةَ : « لئن نزعنا يدأ من طاعة أو
فرقت بين جماعة لأضربن الذى فيه عينك »... إلى غير ذلك من الأمور الشنيعة التى لور
استقصيناها فى هذا الكتاب ، لطال الشرح .

(١) الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى القرشى ، أبو عبد الله ، الصحابى الشجاع ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من
سل سيفه فى الإسلام ، وابن عمه النبي ، ﷺ ، أسلم وله ١٢ سنة وشهد بدرأ واحداً وغيرها كالمهروك جعله عمر ضمن
الستة الذين يصلحون للخلافة بعده ، كان تاجراً ماهراً حتى أنه مات عن أربعين مليون درهم... وكان طويلاً... قتله ابن
جرموز يوم الحمل بوادى السباع سنة ٣٦هـ... وكان خفيف اللحية كثير الشعر ، له ٣٨ حديثاً ، انظر البدء والتاريخ ؛
(٨٣/٥) وحلية الأولياء ؛ (٨٩/١)... انظر حادثة كسر عمر لسيفه الطبرى : التاريخ ؛ (٢٠٢/٣ - ٢٠٣) .

(٢) عمار بن ياسر بن عامر الكناني القحطاني ، أبو اليقظان : صحابى ، من الولاة الشجعان ذوى الرأى وهو أحد السابقين
إلى الإسلام هاجر وشهد بدرأ واحداً وغيرها... وجاء فى فضله أحاديث كثيرة... بنى مسجد قباء... وشهد الحمل
وصفياً وقتل بها عن ٩٣ سنة ، له ٦٢ حديثاً... انظر الإصابة ت : ٥٧٠٦ والاستيعاب ؛ (٤٦٩/٢)... وصفة الصفة ؛
(١٧٥/١) .

(٣) سلمان الفارسي : صحابى من مقدمهم ، كان يسمى نفسه سلمان الإسلام ، أصله من مجوس أصبهان قصد بلاد العرب
فأسره بنى كلب ، واشتره أحد بنى قريظة ، فعلم سلمان بخبر الإسلام ، فقصد النبي وأسلم ، وأعانته المسلمون على إعتاق
نفسه... وساعدهم فى حفر الخندق... قال عنه الرسول : سلمان منا أهل البيت... كان عالماً زاهداً تولى إمارة المدائن
وتوفى ٣٦هـ... وله ٦٠ حديثاً... انظر الزركلى : الاعلام ؛ (١١٢/٣) وأبا نعيم : حلية الأولياء ؛ (١٨٥/١) .

(٤) سعد بن عبادَةَ بن حازمة الخزرجى ، أبو ثابت : صحابى من أهل المدينة وسيد الخزرج ، وأحد الأمراء الأشراف فى الجاهلية
والإسلام... لقب بالكامل لمعرفته بالكتابة والرعى والسابحة... وشهد العقبة واحداً والخندق وغيرها... طمع فى الخلافة
بعد النبي ولم يبايع لأبى بكر وعمر... وخرج من المدينة إلى الشام... وتوفى سنة ١٤هـ ، انظر الزركلى : الاعلام ؛
(٨٥/٣)... وتهذيب ابن عساكر ؛ (٨٤/١) .

(٥) فى الأصل : واعترض .

(٦) فى الأصل : إنّه

وكل ما جرى على هؤلاء ، كان سببه إنكار إمامة أبي بكر ، فكيف يصح لمنصف ان يدعى الإجماع مع ذلك ؟... ١٩

فإن قالوا: إن الناس - وإن اختلفوا في أول الأمر - فقد وقع الإجماع منهم (١) بعد ذلك ... فإن الناس كانوا بعد ذلك (٢) بين قائل بإمامة أبي بكر ، وتارك للتكبير ٥١ و / وساكت سكوت رضا .

قلنا: إن سكوت من سكت بعد هذه الأمور التي جرت ، لا يدل على رضاه ؛ لأنه إنما سكت خوفاً من مثل ما جرى ... ولهذا لا يكون سكوت من سكت بعد قتل عثمان (٣) دليلاً على رضاه بذلك ، ولا شك أن الحالة قد استمرت في الخوف من إثارة نار الحرب ، وانشقاق عصا المسلمين ، إلى أن قتل عثمان ، رضى الله عنه (٤) ، ولهذا لما قال العباس (٥) لعلى ، رضى الله عنه ، بعد وفاة رسول الله ، ﷺ : «أمدد يدك أبايعك» .

فيقول الناس عم رسول الله ، ﷺ (٦) ، بايع لابن أخيه ، فلا يختلف عليك اثنان ... قال ، عليه السلام : لو كان أخى جعفر وعمى حمزة حين لفعلت ذلك (٧)

وروى أنه ، عليه السلام ، قال في جوابه لمعاوية (٨) : «وزعمت أنى لكل الخلفاء

(١) ليس في الأصل: منهم (٢) بعد ذلك: ليس في الأصل .

(٣) هو الصحابي الجليل سيدنا عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ثالث الراشدين ذو النورين ولد ٤٧ هـ بمكة ، بشره النبي بالجنة مع العشرة المبشرين بها ؛ كان غنياً شريفاً ... جهز نصف جيش المسرة بماله ... وصارت في عهده الفتوحات الكبيرة ... وجمع الناس على مصحف واحد ... ووضع إصلاحات عديدة ... ولكن جر عليه توليته لذوى فرايته الكثيرين من الفتن حتى قتل سنة ٣٥ هـ في بيته وهو يقرأ القرآن ، انظر الزركلى: الأعلام ؛ (٤/٢١٠) ، والطبرى ١٤٥/٥ .

(٤) ليس في الأصل: رضى الله عنه .

(٥) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، أبو الفضل ، من أكابر قريش في الجاهلية والإسلام ، وعم النبي وجد الخلفاء العباسيين عرف بالجرود والفضل ورجاحة العقل واعتناق العيب . هاجر إلى المدينة ، وشهد «حنيناً» وثبت مع النبي توفي سنة ٣٢ هـ ... وأجله صحابة الرسول جميعاً ... له ٣٥ حديثاً ، انظر صفة الصفوة (١/٢٠٣) ، وابن عساکر ؛ (٧/٢٢٦) ... وكذلك الزركلى: الأعلام ؛ (٣/٢٦٢) .

(٦) ليس في الأصل: ﷺ

(٧) ذلك: ليست في الأصل ، وانظر البلاذرى: أنساب الأشراف ؛ (٥٨٣/٥٨٤) . وابن قتيبة: الإمامة والسياسة ؛ (٤/١) .

(٨) هو معاوية بن أبي سفيان ، صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي : مؤسس دولة الاموية في الشام ، واحد دهاة العرب الكبار ، ولد ٢٠ هـ / ٦٠٣ م وكان حليماً وقوراً أسلم في الفتح ٨ هـ وتعمم الكتابة والحساب تولى لاهى بكر وعمرو وعثمان إمارات كثيرة ... ومكث في ولاية الشام أكثر من عشرين عاماً . وعزته على في أول خلافته فأنار عليه الفتنة مطالباً بشار عثمان ... ولما قتل على تنازل له الحسن ابنه عن الخلافة له فسمى عام ٤١ هـ بعام الجماعة ... وجعل هو الخلافة وراثية من بعده في ابنه يزيد ، وأخذ له البيعة قسراً بحد السيف ... فتحت في عهده بلاد كثيرة وله في كتب الحديث ١٣٠ حديثاً ... انظر الزركلى: الأعلام ؛ (٧/٢٦٦ - ٢٦٧) وابن الأثير ؛ (٤/٢) ، والطبرى ؛ (٦/١٨٠) .

حسدت ، وعلى كلهم بغيت... فإن يكن ذلك كذلك ، فليس الجناية عليك ، فيكون العذر فيها إليك !

وقلت : إنى أناد كما يُقاد الجمل الخشوش حتى أبايع... فلعمر الله - لقد أردت أن تدم فمدحت ، وأن تفضح فافتضحت ، وما على المسلم من غضاضة فى أن يكون مظلوماً ، ما لم يكن شاكاً فى دينه ، أو (١) مرتاباً بيقينه ، فهذه حجتى إلى غيرك قصدها ، ولكنى أطلقت لك بقدر ما سنع من ذلك» (٢).

وقال ، عليه السلام : «لولا حضور الحاضر ، ووجوب الحجّة بوجود الناصر ، لالقيت حبلها على غاربها ، ولسقيت آخرها بكأس أولها» .

وقال (٣) هذا الكلام لما طلب بالبيعة بعد قتل عثمان ، وقال ، عليه السلام (٤) ، فى خطبته المعروفة بالشقشقية : «والله تقمصها ابن أبى قحافة ، وهو يعلم أن محلى فيها محل القطب من الدجا ، ينحدر عنى السبيل ، ولا ترقى إلى الطير ، فسدلت دونها ثوباً ، وطويت عنها كشحاً ، وطفقت أرتائى بين أن أصول بيد حداء ، أو أصبر على طخية ٥١ ظ / عمياء ، يهرم منها الكبير ، ويشيب منها الصغير ، ويكدح المؤمن (٥) حتى يلقى ربه ، فرأيت أن الصبر على هاتا (٦) أحجها ، فصبرت ، وفى الخلق شجا ، وفى العين قذى ، أرى ترائى نهياً ، حتى مضى الأول لسبيله ، ثم أدلى بها إلى آخر بعد وفاته ، فيا عجباً بينا هو يستقبلها فى حياته (٧) ، إذا أدلى (٨) بها إلى عمر بعد وفاته ، إلى آخر ما ذكره ، عليه السلام ، فى هذه الخطبة ، وكل ذلك بين لمن أنصف نفسه ، أن الحال كانت مستمرة فى الإنكار على من تقدمه ، عليه السلام ، وأنه لم يقع ثم إجماع على إمامتهم ، فبطل ما ادعاه المخالف ، من العقد والاختيار .

ومما يؤيد ما ذهبنا إليه فى هذه المسألة ، ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى ابن عباس ، رضى الله عنه ، قال : «بيننا رسول الله ، ﷺ ، يطوف بالكعبة ، إذ بدت رمانة من الكعبة (٩) ، فاخضر المسجد لخضرتها ، فتناولها رسول الله ، ﷺ ، ثم مضى فى طوافه ، فكما قضى

(٢) فى الاصل : ذكرها
(٤) ليس فى (١) : عليه السلام .
(٦) فى (١) ، الاصل : هاتا .
(٨) فى الاصل : ادلا

(١) فى الاصل : و
(٣) فى الاصل : قال
(٥) فى الاصل : مؤمن
(٧) فى الاصل ، (١) : حيوة
(٩) ليست فى (١) .

رسول الله ﷺ ، طوافه ، صلى في المقام ركعتين ، ثم فلق الرمانة نصفين ؛ كأنها قدت ، فآكل نصفاً^(١) ثم ناول علياً نصفاً^(٢) ، فآكلا منها ، فرتخت^(٣) أشداقهما لعذوبتها ، ثم التفت إلى أصحابه ، فقال : «إن هذا قطف من قطوف الجنة ، لا يأكله إلا نبي أو وصي ، ولولا ذلك لأطعمناكم»^(٤) .

ومما يؤيد ذلك ما روينا بالإسناد الموثوق به إلى ابن عباس ، رضى الله عنه ، عن رسول الله ﷺ وآله ، قال : «يا أيها الناس ، من آذى علياً فقد آذاني ، إن علياً أولكم إيماناً وأوفاكم بعهد الله ، يا أيها الناس من آذى علياً بعث يوم القيامة يهودياً أو نصرانياً» . . . فقال جابر بن عبد الله الأنصاري^(٥) : «وإن شهد أن لا إله إلا الله ، وأنت محمد رسول الله ﷺ . . . قال : يا جابر كلمة تحتجزون بها ، أن تسفك دماؤهم وأموالهم ، وأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»^(٦) .

وروينا بالإسناد الموثوق به أن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ وعلى آله ، لأبى بكر وعمر : «إمضيا إلى علي حتى يحدثكما ما كان منه في ليلته ، وأنا على أثر ٥٢ / و كما قال ، فمضيا ومضيت معهما ، فاستأذن أبو بكر وعمر علياً ، فخرج

(٢) في الأصل : عليه السلام النصف .

(١) في الأصل : النصف .

(٣) رتخ : لصق . . . أو سال .

(٤) يقابل هذا الحديث ما رواه الترمذي عن أنس بن مالك قال : «كان عند النبي ﷺ ، طيرٌ فقال : اللهم انتهي بأحب خلقك إليك ، يأكل ممي هذا الطير ، فجاه على فاكل ممي» (٥٩٥/٥) (كتاب المناقب ، باب مناقب علي) ، وعن أبى نعيم روى مرفوعاً إلى علي ، رضى الله عنه ، أنه قال : «جفت إلى حائط أو بستان ، فقال لي صاحبه : دلواً وتمر ، فدلوت دلواً بثمره فملاحت كفى ، ثم شربت من الماء ، ثم جفت إلى رسول الله ﷺ ، بملا كفى ، فاكل بعضه واكلت بعضه الحلية» (٧١/١) .

(٥) جابر بن عبد الله الأنصاري بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري : صحابي جليل ولد سنة ١٦ق هـ أكثر من رواية الحديث ، ذلك لأنه كان يلزم رسول الله ﷺ كثيراً ، روى عنه البخاري ومسلم وغيرهما ١٥٤٠ حديثاً . . . توفي سنة ٧٨هـ / ٦٩٧م ، انظر الإصابة (٢١٣/١) ، والأعلام (٦٠٤/٢) .

(٦) يقابل ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري أن الناس اشتكوا علياً لرسول الله ﷺ ، فقام رسول الله ﷺ ، خطيباً ، فقال : «يا أيها الناس لا تشكروا علياً ، فوالله ﷻ إنه لا خيشن في ذات الله ، عز وجل الحلية (٦٤/١) ، وكذلك روى الترمذي عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : «لا يحب علياً منافق ، ولا يفضه مؤمن» حسن غريب . . . السنن (٥٩٤/٥) ، وابن ماجه (٤٢/١) ، وعنه ﷺ أنه قال : «من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني» ، الحاكم في مستدركه عن سلمان وهو صحيح ، انظر الجامع الصغير (١٦٠/٢) ، ومن معاوية بن حيدة قال ﷺ : «يا علي ما كنت أبالي ، من مات من أمتي وهو يبغضك ، مات يهودياً أو نصرانياً» ، رواه الديلمي في الفردوس (٤٠٨/٥) (حديث ٨٣١٢ . . . واللآلئ المصنوعة (٣٦٧/١) . . . وتنزيه الشريعة (٣٦٠/١) ، وقال السيوطي : علي بن قهرن وهو الواضع له ، وقد تقدم حديث : «من سب علياً فقد سبني» .

على إليهما... فقال: يا أبا بكر هل (١) حدث شئ؟... قال: لا وما حدث إلا خير... قال النبي ﷺ، لي ولعمر: امضيا إلى علي يحدثكما ما كان منه في ليلته، وجاء النبي ﷺ، فقال: يا علي (٢) حدثهما ما كان منك في ليلتك... فقال: استحي يا رسول الله... فقال: حدثهما إن الله لا يستحي من الحق... فقال علي: أردت الماء للظهور (٣) وأصبحت وأنا جنباً (٤)، وخفت أن تفوتني الصلاة، فوجهت الحسن في طريق، وللحسين في طريق، في طلب الماء، فأبطأ (٥) علي فأحزنتني ذلك، فرأيت السقف قد انشق، ونزل علي منه سطل مغطى (٦) بمنديل، فلما صار في الأرض، نحيت المنديل عنه، وإذا فيه ماء، فتطهرت للصلاة، واغتسلت واصلت، ثم ارتفع السطل والمنديل، والتأم السقف... فقال ﷺ: أما السطل فمن الجنة، وأما المنديل فمن استبرق الجنة (٧)، وأما الماء فمن نهر الكوثر، من مثلك يا علي وجبريل يخدمك في ليلتك (٨) ... ۱۱۵

وروينا - أيضاً (٩) - بالإسناد الموثوق به إلى أنس بن مالك قال: «أهدى لرسول الله ﷺ وعلى آله وسلم، بساط من خندف... فقال لي: يا أنس ابسطه فبسطته، ثم قال لي: ادع لي (١٠) العترة فدعوتهم، فلما دخلوا أمرهم بالجلوس على البساط، ثم دعا علياً فواجه طويلاً، ثم رجع علياً فجلس على البساط، فقال (١١): يا ريح احملينا، فحملتنا الريح، قال (١٢): فإذا البساط يدف بنا دفأ... فقال (١٣): يا ريح ضعينا... ثم قال: ترون في أي مكان أنتم؟... قلنا: لا، قال: هذا موضع أهل الكهف والرقيم، فقوموا (١٤) فسلموا على إخوانكم... قال: فقمنا رجلاً فرجلاً (١٥)، فسلمنا عليهم، فلم يردوا علينا، فقام علي بن أبي طالب، فقال: السلام عليكم معاشر الصديقين والشهداء، قال (١٦): فقالوا: عليك السلام ورحمة الله وبركاته... قال: فقلت: ما بالهم

(٢) ليس في (١): يا علي
(٤) ليس في الاصل: وأنا جنباً
(٦) في (١)، الاصل: معطاً
(٨) في (١): ليلة
(١٠) ليس في الاصل: لي
(١٢) ليس في (١): قال
(١٤) في (١): قوموا .
(١٦) ليس في (١): قال .

(١) هل: ليس في الاصل
(٣) في الاصل: للطهارة
(٥) في (١)، الاصل: ابطياً
(٧) تبادلت العبارتان في الاصل
(٩) ليس في (١): أيضاً
(١١) في الاصل: وقال
(١٣) في الاصل: ثم قال
(١٥) في (١)، الاصل: رجل فرجل

ردوا عليك، ولم يردوا علينا؟... فقال علي، عليه السلام (١): ما بالكم لم تردوا علي إخواني؟... فقالوا: إنا معاشر الصديقين والشهداء (٢)، لا نكلم بعد الموت إلا نبياً أو وصياً... ثم قال (٣): يا ربيع احملينا، فحملتنا تدف بنا دفأ... ثم قال: يا ربيع ضعينا... فوضعنا... فإذا نحن بالحرّة... فقال علي: نذكرك النبي، ﷺ (٤)، في آخر ركعة فطوبونا وأتينا، وإذا النبي، ﷺ وعلى آله وسلم (٥)، يقرأ (٦): ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنْ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ (٧).

وروينا عن النبي، ﷺ، أنه قال: «من أحب أن يستمسك بالقضيب الياقوت الأحمر، الذي عرسه الله في جنة عدن، فليستمسك بحب علي بن أبي طالب» (٨).
وروينا عنه، ﷺ، أنه قال: «تختموا بالعقيق فإنه أول حجر شهد الله بالوحدانية، ولي بالنبوة، ولعلي بالوصية، ولولده بالإمامة، ولشيعة بالجنة» (٩).

وروينا بالإسناد الموثوق به إلى أنس بن مالك: قال انقض كوكب علي عهد رسول الله، ﷺ، وعلى آله وسلم: فقال: «انظروا إلى هذا الكوكب، فايكم وقع في داره، فهو

(٢) ليس في (١): والشهداء .
(٤) ليس في (١): ﷺ .
(٦) ليس في الاصل: يقرأ .

(١) ليس في الاصل: علي عليه السلام
(٣) في الاصل: فقال
(٥) ليس في (١): وسلم
(٧) سورة الكهف آية (٩).

(٨) قريب من هذا ما رواه الترمذي (٦٠٠/٥) (كتاب المناقب، مناقب علي...)، عن رسول الله ﷺ، أنه أخذ بيد حسن وحسين فقال: «من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة» وقال: هذا حديث حسن غريب... وروي ابن ماجه: «من أحب الحسن والحسين فقد أحبني» ح (١٤٣).

(٩) روى عن عائشة أنه ﷺ: «تختموا بالعقيق، فإنه مبارك» رواه العقيلي في الضعفاء، وابن لال في مكارم الاخلاق، والحاكم في تاريخه، والبيهقي في شعب الإيمان، والخطيب في التاريخ، وابن عساكر... وقال السيوطي: ضعيف... الجامع الصغير (١٢٩/١)، وقال ابن الجوزي عن طرق هذا الحديث: هذه الأحاديث ليس منها ما يصح... ٥٦/٣ - ٥٩، وقال السخاوي في المقاصد: له طرق كلها واهية، (ص ١٥٣)... وانظر اللاكثي للمصنوعة، (٢٧٢/٢)، وكشف الخفاء (٣٥٦/٢ - ٣٥٧)، وهذا الحديث الذي رواه الرصاص برهد الإشارة به إلى الوصية والإمامة، وعن علي بن أبي طالب قال ﷺ: «تختموا بالخواتم العقيق، فإنه لا يصيب أحدكم غم مادام عليه»، انظر السخاوي: المقاصد (ص ١٥٣)، وكشف الخفاء (٣٥٦/٢)، وهو موضوع... وعنه عن النبي ﷺ: «تختموا بالعقيق، فإن جبرئيل يأتي به من الجنة» فقال لي: يا محمد تختم بالعقيق، وأمر امتك أن يتختموا، وفي سنده كذاب هو المرجاني، انظر المقاصد ١٥٤، والذهبي: ميزان الاعتدال (٨/٢)، وعن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله ﷺ: «يا علي، خذ هذا الفص، فنختم به واكتب عليه: ونحن بالله وله، وإياك والبيحاذ، فإن تحب محاذي شيطان، الفص: كان عقيقاً، رواه الديلمي: فردوس الاخبار (٤١٤/٥)، حديث رقم (٨٣٣٦).

الخليفة بعدى... قال: فوجدنا قد انقض في دار على بن أبي طالب، فنزل قول الله، تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ (١).

وروينا عن النبي، ﷺ، أنه قال: «إنما مثل علي في هذه الأمة، كمثل الوالدة»، وقال، ﷺ، وعلى آله: «إنما مثل علي في هذه الأمة كمثل: (قل هو الله أحد في القرآن)».

وقال، ﷺ: «يدخل الجنة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ثم التفت إلى علي... وقال: هم شيعتك، وأنت إمامهم» (٢).

ولنقتصر على هذا القدر مما يدل على أنه، عليه السلام، أفضل الأمة بعد رسول الله، ﷺ، وأنه أولى الخلق (٣) بعد رسول الله، ﷺ، بالتصرف في الأمة، فإن فضائله، عليه السلام، لا يحصيها البشر... لما روى عن النبي، ﷺ، أنه قال: «لو أن العياض أقلام، والبحر مداد، والجن حساب، والإنس كتاب، ما أحصوا فضائل علي بن أبي طالب»: ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَذِكْرٍ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ (٤).

(١) سورة النجم آية (١)، (٢).

(٢) ما جاء في الصحيحين، ورواه أبو نعيم في الحلية (١٨٥/٨) «يدخل الجنة من أمى زمرة، هم سبعون ألفاً، تضي وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر، فقال أبو هريرة: فقام عكاشة الأسدي فقال: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: اللهم اجعله منهم، ثم قام رجل من الأنصار فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: سبقك بها عكاشة، وانظر في ذلك سيرة ابن هشام، (ص ٤٥٢)... البخاري (٤١٣/١١) (كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب) حديث (٦٥٤١ - ٦٥٤٢)... وقد جمع الحافظ ابن حجر روايات هذا الحديث، ولا يوجد فيها ما جاء في رواية الرصاص «ثم التفت إلى علي... وقال: هم شيعتك، وأنت إمامهم» ولعلها زيادة تخص الشيعة وحدهم.

(٤) سورة (ق) آية (٣٧).

(٣) في الأصل: بمقام

(٨) ، (٩) المسألة الثامنة والتاسعة

الإمام بعد علي الحسن ثم الحسين

أن الإمام بعد علي بن أبي طالب ، عليه السلام ، ابنه الحسن وبعد الحسن أخوه الحسين ^(١) ، عليهما السلام ، وهذا هو مذهبنا ^(٢) والخلاف في ذلك مع الخوارج ^(٣) ، فإنهم لا يقولون ^(٤) بإمامتهما .

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه ، قول النبي ، ﷺ ، وعلي آله ^(٥) : «الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا ، وأبوهما خير منهما» ^(٦) ، ولا خلاف بين الأمة في صحة هذا الخبر... ووجه الاستدلال به ظاهر فإن النبي ، ﷺ ، وعلي آله ، نص عليهما بالإمامة نصاً صريحاً ، وفيه دليل ^(٧) على أن أباهما أولى ^(٨) منهما بالإمامة من حيث جعله ، ﷺ ، خيراً منهما ، وغير الإمام من الرعية لا يجوز أن يكون خيراً منه ، لما ظهر من إجماع الصحابة ، رضی الله عنهم ، أن الإمام يجب أن يكون أفضل أهل زمانه ، أو من جملة أفاضلهم ، وإجماعهم حجة على ما تقدم .

ثبت بهذه الجملة ^(٩) إمامتهما ، عليهما السلام ، على الترتيب الذي ذكرناه ^(١٠) ، وظاهر الخبر ، وإن كان يقتضى ثبوت الإمامة لهما ، عليهما السلام ^(١١) ، في زمان النبي ، ﷺ ، وآله ^(١٢) ، وفي زمان أبيهما ، عليه السلام ، فإنما يخرج ذلك بالإجماع ، فإنه

(١) انظر القاضي عبد الجبار: المعنى ٤ ق ٢ (١٤٥/٢٠) ، وانظر صاحب بن عباد: الزيدية ، (ص ١٥٣) .

(٢) ليس في (أ) : عليهما السلام وهذا هو مذهبنا .

(٣) الخوارج: فرقة من كبار الفرق الإسلامية ، وهم سبغ: الحكمية والبيهسية والأزارقة والنجدات والصفرية والإباضية والمجاردة ، قالوا: إن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين ؛ وموارتهم ، وقتالهم ، وغنمة أموالهم حلال ، وقالوا: إن الإمام إذا كفر كفر الرعية ، الغائب منهم والشاهد ، وأوجبوا قتاله وتوقيع الحد عليه ، وعلي من رضى بحكمه ، أو طعن في دين الخوارج ، أو صار دليلاً للسلطان ، وجوزوا التقية في القول والعمل ، والتوقف في دار التقية ، فلا يقاتل أهلها حتى يدعوا إلى دين الخوارج ، فإن امتنعوا قتلوا ، وقالوا: إن الخروج من ديار أهل الهجرة إلى القمود ، وجوزوا قتل القاعدة من حرب الذين كفروهم ، المعجم الفلسفي ، (ص ١٧٥) .

(٥) ليس في الأصل: وعلي آله

(٤) في الأصل: يتفون إمامتهما

(٦) انظر الإمام حميدان: تنبيه الغافلين ؛ ٣٨ ... وانظر ابن حجر الهيتمي ؛ الصواعق المحرقة ؛ (ص ١٨٩) ... والصاحب بن

عباد: الزيدية ؛ (ص ١٤٨) .

(٨) في الأصل: أولاً

(٧) في الأصل: دلالة

(١٠) في (أ) : ذكرنا

(٩) في الأصل: بهذا الخبر

(١٢) ليس في (أ) : وآله

(١١) ليس بالأصل: عليهما السلام

لا خلاف بين الامة انه لم يكن لاحد فى زمان النبى ، ﷺ وآله (١) ، امر... بل كان كل الخلق منقادين لامره ، ﷺ وعلى آله .

وكذلك فلا خلاف بين الامة انه لم يكن لهما امر فى زمان على بن ابي طالب ، عليه السلام ، بل كانا منقادين لامره ، عليه السلام ، وكذلك فلم يكن للحسين (٢) ، عليه السلام ، امر فى زمان الحسن ، عليه السلام ، بالإجماع - أيضاً - فبقى ما عدا ذلك من الازمنة داخلاً تحت النص ، فلو لم نقل بإمامتهما ، عليهما السلام ؛ لأجل الخبر ، ٥٣ ظ / لبطلت فائدة الخبر ، وذلك لا يجوز ، فإذا ثبت ما قدمنا كان الخبر يفيد استحقاقهما ، عليهما السلام ، للإمامة فى كل وقت ، ويكون نفاذ التصرف ، موقوفاً إلى وفاة النبى ، ﷺ ، ووفاة أبيهما ، عليهما السلام .

ومما يدل على إمامتهما ، عليهما السلام ، أن كل واحد منهما قام ودعا ، وهو جامع لخصال الإمامة ، وتابعه الافاضل من أقاربه ، ولم يتأخر عنه أحد من المسلمين ، وهذه الطريقة هى أحد الطرق التى اعتبرتها الامة من طرق الإمامة ، فيجب أن يكون ذلك دليلاً على إمامتهما ، عليهما السلام .

وقد ثبت إمامتهما ، عليهما السلام ؛ بما قدمنا ، ووجب التبرؤ (٣) ممن أخذ الأمر منهما ، وظلمهما حقهما... لما روينا بالإسناد الموثوق به إلى النبى ، ﷺ وعلى اله ، أنه لما نظر إلى الحسن والحسين ، قال : «أنا حرب لمن حاربكما ، سلم لمن سالمكما» (٤) .

ولما روينا عنه ، ﷺ وعلى آله ، أنه قال : «حرمت الجنة على من ظلم أهل بيتى ،

(١) ليس فى الاصل : النبى ﷺ وآله... وابتعد بعد ذلك .

(٢) هو الحسين بن على بن ابي طالب ، ابو عبد الله : السبط الشهيد ؛ ابن فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ ، ولد بالمدينة المنورة سنة ٤هـ / ٦٢٥م وترى فى حجر رسول الله ﷺ هو واخيه... وورد فى فضله احاديث كثيرة منها «الحسين منى وأنا من حسين ، أحب الله من أحب حسينا ، الحسين سبط من الأسباط» ، رواه الترمذى وابن ماجه وأحمد ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن... (٥/٦٥٨ - ٦٥٩) . وقتل الحسين فى كربلاء على يد جنود يزيد بن معاوية ، فصار يوم قتله يوم حزن لكل المسلمين سيما الشيعة ، واختلف الناس فى موضع دفنه... وقيل : إن رأسه فى القاهرة... انظر مقاتل الطالبين ؛ (٥٤ - ٦٧) ، وابن الاثير ؛ (٤/١٩) ؛ وابن الجوزى : صفة الصفوة ؛ (١/٣٢١) .

(٣) فى (١) ، الاصل : التبرى .

(٤) روى ابن ماجه فى سننه ؛ (١/٥٢) ، للمقدمة حديث (١٤٥) عن زيد بن ارقم ، قال : قال رسول الله ، ﷺ ، لعلى وفاطمة والحسن والحسين : «أنا سلم لمن سالمتم وحرب لمن حاربتم» .

وحاربهم ، وعلى المعين عليهم ، أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ، ولا يكلمهم الله يوم
القيامة ، ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم (١) .

ولما روينا عنه ، ﷺ أنه قال : « من كان فى قلبه مثقال حبة من خردلٍ عداوة لى ولأهل
بيتى لم يرح رائحة الجنة ، وأهل بيتى ، عليهم السلام ، هم على وفاطمة والحسن
والحسين ، وسائر أولادهما ، عليهم السلام .

ولما روينا بالإسناد الموثوق به إلى النبى ، ﷺ وعلى آله ، أنه دعا بعلى وفاطمة والحسن
والحسين وأجلسهم عن يمينه ويساره ومن خلفه ومن قدامه ، ثم جملهم بكساء فدكى ،
ثم قال : « اللهم إن هؤلاء أهل بيتى ، فأذهب عنهم الرجس ، وطهرهم تطهيراً ، فقالت أم
سلمة : « وأنا من أهل بيتك يا رسول الله؟ ... قال : لست منهم ، وإنك لعلى خير » (٢)
فسميت بعد ذلك أم سلمة الخير ، ولا شك أن معاوية ويزيد (٣) ، لعنهما الله ، جارياً علياً
وولديه ، عليهم السلام ، فيجب على كل مسلم التبرؤ منهما ، ومن أشياعهما ؛
٥٤ و / لاجل محاربتهم لأهل البيت ، عليهم السلام ، فصح ما ذهبنا إليه فى هاتين
المسألتين .

(١) قال الإمام أحمد بسنده إلى العباس بن عبد المطلب ، رضى الله عنه ، قال : قلت يا رسول الله إن قريشاً إذا لقي بعضهم
بعضاً لقوهم ببشر حسن ، وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها ، قال : لغضب النبى ، ﷺ ، غضباً شديداً ، وقال :
«والذى نفسى بيده لا يدخل قلب الرجل الإيمان حتى يحكمه الله ورسوله» ، وفى حديث آخر ، رواه الإمام أحمد كذلك ،
عن العباس ، رضى الله عنه ، قال فى آخره .. «والله لا يدخل قلب امرئ مسلم إيمان ، حتى يحكمه الله ولقرايى» .
(٢) هذا الحديث رواه الترمذى فى سننه (٦٢١/٥) (كتاب المناقب ، مناقب أهل بيت النبى ﷺ) حديث رقم (٣٧٨٧) ،
ورواه كذلك فى كتاب التفسير حديث رقم (٣٢٠٥) .

(٣) هو يزيد بن معاوية بن أبى سفيان ثانى ملوك بنى أمية ولد سنة ٢٥هـ وتولى الخلافة بعد أبيه سنة ٦٠هـ حارب عبد الله بن
الزبير والحسين السبط حتى قتل الأخير بكر بلاء فحمل عار قتله إلى آخر الزمان ... له فتوحات كثيرة فى إفريقيا وبلاد ما
وراء النهر وإنجازات وإصلاحات كثيرة لا يعرفها الناس فرقه من الحسين ... توفى سنة ٥٦٤هـ / ٦٨٣م ، انظر منهاج السنة
(٢/٢٣٧ - ٢٥٤) ، وابن الأثير (٤/٤٩) .

(١٠) المسألة العاشرة

أن الإمامة بعد الحسن (٢) والحسين ، عليهما السلام

فيمن قام ودعا (٤) من أولادهما

وهو جامع لخصال الأئمة من العلم والورع والفضل والشجاعة والسخاء والقوة على تدبير الأمر، كزيد بن علي (٥) ، عليهما السلام ، ومن هذا حذوه من العترة الطاهرة .

والكلام من هذه الجملة تقع في ثلاثة فصول :-

أحدها: في المنصب ، ومعناه أن الإمامة مقصورة على من يكون من ولد الحسن والحسين ، عليهم السلام ، دون من سواهم .

والثاني: في الطريق ، ومعناه أن الدعوة طريق لثبوت الإمامة ، فيمن قام ودعا من أولادهما ، عليهم السلام .

والثالث: في الشروط التي يجب كون الإمام عليها .

(١) هو الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي ، أبو محمد : خامس الخلفاء الراشدين وآخرهم ، وثاني الأئمة الإثني عشر عند الإمامية ، وأكبر أولاد السيدة فاطمة الزهراء ؛ ولد وترى بالمدينة سنة ٣هـ / ٦٢٤م ، وكان عاقلاً حليماً فصيحاً ، تنازل لمعاوية بالخلافة ، وأثر لم شمل الأمة ، وقتل مسموماً سنة ٤١هـ . . . انظر الزركلي ، الأعلام ، (١/١٦٩ - ٢٠٠) .

(٢) في الأصل : وادعى .

(٣) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : الإمام الشهيد ، أبو الحسين العلوي الهاشمي القرشي ، ولد سنة ٧٩هـ ، وكان اتفه أهل زمانه ، عالماً ورعاً تقياً كاجداده . . . حبسه هشام بن عبد الملك خمسة أشهر ، وخرج إلى الكوفة فحرضه أهلها على قتال الأمويين ؛ وابعه أربعمون ألفاً ، فاحسن السيرة فيهم ؛ وقاتل حتى استشهد على يد الحكم بن الصلت ، فمعلقت جثته على باب الشام ومكة وجماع عمرو بمصر ، فسرقه أهلها ودفنوه سنة ١٢٢هـ ، انظر مقاتل الطالبين ؛ (١٢٢) ووفيات الاعيان ؛ (١/١٦٤) . . . وكذلك الأعلام ؛ (٣/٥٩) .

(١) أما الفصل الأول : فى المنصب

فالكلام منه يقع فى موضعين :-

أحدهما : أن الإمامة جائزة فى ولد الحسن والحسين ، عليهما السلام (١) .

والثانى : أنها لا تجوز فى غيرهم .

فالذى يدل على الأول : أن الأمة أجمعت على جوازها فيهم ، بعد بطلان قول أصحاب النص ، وإجماع الأمة حجة .

وهذه الدلالة مبنية على أصليين :-

أحدهما : أن الأمة أجمعت على جوازها فيهم ، بعد بطلان قول أصحاب النص .

والثانى : أن إجماع الأمة (٢) حجة .

الموضع الأول :

١- فالذى يدل على الأول : أن الأمة المعتبرين للمنصب ، لما اختلفوا فى منصب الإمامة :-

١- قالت الخوارج : إنها جائزة فيمن صلح من الناس .

٢- وقالت المعتزلة : إنها جائزة فيمن صلح من قريش .

٣- وقالت الزيدية : إنها جائزة فى ولد الحسن والحسين ...

ولا شك أن هذا القول قد جمع الأقاويل الثلاثة ؛ لأن من أجازها فى الناس ، فقد أجازها فى ولد الحسن والحسين ، إذ هم من الناس ، بل هم خيرهم (٣) ، ومن أجازها فى قريش ، فقد أجازها فى ولد الحسن والحسين ، إذ هم من قريش ، فثبت أن الأمة أجمعت على جوازها ، فى ولد الحسن والحسين .

وإنما قلنا : بعد بطلان قول أصحاب النص ، وهم الإمامية ، فإنهم لا يعتبرون منصباً مخصوصاً ، بل يدعون أن الإمامة محصورة فى إثني عشر إماماً من ولد (٤)

(٢) فى (١) : إجماعهم .

(٤) فى الأصل : من اولاد .

(١) فى الأصل : عليهم

(٣) فى (١) : خير منهم

الحسين ، عليهم السلام ، وتعويلهم فى ذلك على النص من النبى ، ﷺ وآله ،
على من ذكروه (١) .

ولا شك أن النص لو كان صحيحاً لوجب الانقياد له ، ولكن ما ادعوه من
النص باطل ، والدليل على بطلانه أن النص لو كان صحيحاً ، لوجب أن يكون
ظاهراً معلوماً عند كل من يلزمه فرض الإمامة ومتابعة الأئمة ، عليهم السلام ،
ولوجب أن لا يختص بالعلم به فريق دون فريق ، لأن (٢) الإمامة من أصول الدين
المهمة التى يلزم كل مكلف معرفتها ، فيجب أن تكون أدلتها ظاهرة للجميع ،
ليتمكن كل مكلف من النظر فيها ؛ وإلا سقط التكليف عن كل من لم يعلم
الدليل ؛ لأن تكليف ما لا يعلم قبيح ، وكان يجب على النبى ، ﷺ ، أن
يظهره لجميع الأمة ، وإلا كان كتمانها تفريراً وتلبساً على الأمة ، وذلك لا يجوز
عليه ، ﷺ .

ولا شك أنا ، إذا راجعنا أنفسنا ، علمنا من حالها ، أنها غير عالمة بالنص الذى
ادعته الإمامية ، لا ضرورة ولا استدلالاً ، فلما لم يكن معلوماً وجب القضاء
بفساده ، فثبت الأصل الأول .

٢- وأما الأصل الثانى : وهو أن الإجماع (٣) حجة فقد تقدم بيانه

وإذا ثبت ذلك ثبت ما ادعيناه ، من جواز الإمامة فى ولد الحسن والحسين ؛ لأنه
قد ثبت أن الأمة متى افتقرت فى المسألة على قولين ؛ ثم بطل أحدهما ، تعين
الحق فى القول الآخر ، وإلا خرج الحق عن أيدي الأمة (٤) ، وذلك لا يجوز ، لما
بيننا من كون إجماعهم حجة .

الموضع الثانى :

وأما الموضع الثانى : وهو أن الإمامة لا تجوز فى غير ولد الحسن والحسين .

فالذى يدل على ذلك أنها لو جازت فى غيرهم ، لوجب أن يدل على جوازها دليل
شرعى ... ولا شك أنه ليس ثم دليل شرعى ...

(٢) فى (١) : إن .

(٤) فى الأصل : أيديهم .

(١) ليس فى (١) : وعلى من ذكروه

(٣) فى الأصل : إجماع الأمة

وهذه الدلالة مبنية على أصليين :-

أحدهما: أن الإمامة لو جازت (في غيرهم ، لوجب أن يدل عليها دليل شرعى).
والثانى: أنه ليس ثم (١) دليل شرعى .

١- فالذى يدل على الأول: أن الإمامة من الأصول الشرعية (٢) ، التى لا مجال للعقل فى إثباتها ولا فى شرائطها ، (ولا طرقها ؛ لأنها تقتضى التصرف على الناس فى (أمور) ضارة ، نحو الجلد والقطع والقتل ، وأخذ أموال الناس كرهاً ، وما أشبه ذلك ، وكل ذلك مما فيه ضرر عظيم ، والعقل يمنع منه إلا بإذن شرعى ، فإذا ثبت كونها (٣) شرعية ، لم يجوز أن توجد أوصافها ولا (٤) أدلتها ، إلا من جهة الشرع .
(كما أن الصلاة والصوم ، لما كانا من أصول الشريعة ، لم يجوز أن يوجد أدلتها إلا من جهة الشرع ، فثبت) (٥) أنها لو جازت فى غيرهم ، لوجب (٦) أن يدل عليها دليل (٧) .

٢- وأما الأصل الثانى: وهو أن ليس ثم دليل شرعى ، فالذى يدل على ذلك ، أن أدلة الشرع الموصلة إلى العلم ، ليست إلا الكتاب والسنة الطاهرة والإجماع المعلوم ، ولا شك أنه ليس فى شىء من ذلك ، ما يدل على جواز الإمامة من غير من قدمنا ذكره من العترة الطاهرة .

أ- أما الإجماع: فليس لهم فيه حجة ؛ لانا قد بينا اختلاف الناس فى ذلك .

ب- وأما الكتاب: فليس فيه - أيضاً - ما يدل على ما ذهبوا إليه ، وكذلك السنة .

فأما ما تدعيه المعتزلة من قول النبى ﷺ : «الأئمة من قریش» (٨) .

(٢) فى الأصل: أصول الشريعة .

(١) ما بين القوسين سقط من: (١)

(٤) ليس فى (١): أوصافها ولا .

(٣) ما بين القوسين سقط من: (١)

(٦) ليس فى (١): لوجب .

(٥) ما بين القوسين سقط من: (١)

(٧) ليس فى الأصل: دليل

(٨) الحديث فى مسند الإمام أحمد ؛ (٣/١٢٩ - ١٨٣) (٤/٤٢١) ، زلفظة: «الأئمة من قریش» ، إن لهم عليكم حقاً ، ولكم عليهم حقاً مثل ذلك ، ما استرحموا فرحموا وإن عاهدوا أوفوا وإن حكموا عدلوا ، فمن لم يفعل ذلك منهم ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين... وأشار العجلونى فى كشف الخفاء ؛ (ج١ / ٣١٨) أن أحمد والنسائى والضياء أخرجوه عن أنس... ورواه الحاكم ، والبيهقى عن على بن أبى طالب .

فالجواب عنه: أن هذا الخبر، لو صح، فإنه ليس في ظاهره ما يدل على ما ذهبوا إليه، لأن ظاهره يقتضى ثبوت الإمامة لبعض مجهول من قريش، لأن (١) لفظه «من» تقتضى التبويض، كما يقال: أكلت من الطعام، وشربت من الشراب.. وقد وقع الإجماع منا ومنهم، على ثبوت الإمامة لبعض معين من قريش، وهم ولد الحسن والحسين، عليهما ٥٥ و / السلام (٢)، وخالفناهم في سائر قريش، فكان الخبر مؤكداً لما ذهبنا إليه من جواز الإمامة في ولد الحسن والحسين.

وبعد، فلو سلمنا أن لفظه «من» المذكورة في الخبر، تفيد بيان الجنس، فإنها - أيضاً - تفيد التبويض، (ألا ترى أن القائل إذا قال: خاتم من فضة (٣)، وباب من حديد) (٤) يفيد أنهما بعضان من أبعاض الفضة والحديد... فليسوا بأن يحملوا لفظه «من» على بيان الجنس، أولى من أن يحملها على التبويض.

فنستوى نحن وهم - في الخبر، فسقط تعلقهم به، وكذلك فلا يصح - أيضاً - ما تدعيه الخوارج من أن قوله الله، تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٥)، يدل على جواز الإمامة في جميع الناس؛ لأنه ليس في ظاهرها (٦) ما يدل على ما ذهبوا إليه، وإنما ظاهرها يفيد وجوب طاعة أولى الأمر منا (٧)، ولفظه «من» تقتضى التبويض، على ما تقدم، ولم يعين الله، تعالى، ذلك البعض الذي أوجب علينا طاعته، فبقيت الآية مجملة، تفتقر إلى البيان.

فصح أنه لا تعلق لهم في شيء مما ذكروه، وضح ما ذهبنا إليه، من أن الإمامة مقصورة على ولد الحسن والحسين، عليهما السلام، وبقي من عداهم ممنوعاً من ذلك، بحكم العقل، لعدم المنع الشرعي.

(٢) ليس في الأصل: عليهم السلام.

(٤) ما بين القوسين تكرر في: (١)... بعد لفظه... «التبويض» الآية.

(٦) في (١): ظاهره.

(١) في (١): لمن

(٣) في (١): ذهب

(٥) سورة النساء آية (٥٩)

(٧) ليس في (١): منا

(٢) وأما الفصل الثانى

وهو أن الدعوة طريق إلى إثبات الإمامة فيهم^(٨)

فالكلام منها يقع فى موضعين:-

أحدهما: فى معنى الدعوة....

والثانى: فى الدليل على أن الدعوة طريق إلى ثبوت الإمامة.

١- أما الموضوع الأول: فاعلم أن معنى الدعوة، هو التجرد للقيام بالامر والعزم عليه، وتوطين النفس على تحمل أثقاله ومباينة الظالمين.

٢- وأما الموضوع الثانى: وهو أن الدعوة طريق لثبوت الإمامة.

فالذى يدل على ذلك أن الأمة أجمعت على ذلك، بعد بطلان قول أصحاب ههه / النص، وإجماعهم حجة... ولا دليل يدل على خلاف ما أجمعوا عليه، فلو بطل - أيضاً - لخرج الحق عن أيدي الأمة، وذلك لا يجوز.

وهذه الدلالة مبنية على خمسة أصول:-

أحدها: أن الأمة أجمعت على ذلك، بعد بطلان قول أصحاب النص.

والثانى: أن الإجماع حجة.

والثالث: لا دليل على خلاف ما أجمعوا عليه.

والرابع: أنه لو بطل ذلك؛ لخرج الحق عن أيدي الأمة.

والخامس: أن خروج الحق عن أيدي الأمة لا يجوز.

١- فالذى يدل على الأول: أنه لا خلاف بين الأمة المعترين للمنصب، فى أن

الإمام يكون على هذه الأوصاف التى هى معنى الدعوة، غير أن منهم

من يقول: إن الإمام متى كان على هذه الأوصاف^(٢)، فلا بد من أن يعقد

له (ويختار ليكون أماماً بذلك)^(٣)، فقد أجمعوا معنا على معنى

(١) انظر هذه المسألة. فى كتب المقالات والفرق... الزهدية (ص ١١١ - ١١٢)، والأشعري: مقالات الإسلاميين؛

(٢/٤٦٧)، والقاضى عبد الجبار: المعنى؛ ٢٢ (١/١٨٤)، والقاسم: الأساس فى عقائد الاكياس؛ (ص ١٧٢ -

١٧٣)، والبغدادى: أصول الدين؛ (ص ٤٣٨).

(٣) ما بين القوسين سقط من الاصل

(٢) فى الاصل: عليها

الدعوة ، ودعواهم أن الاختيار طريق إلى الإمامة ، وقد بينا بطلانها .

وإنما قلنا: بُعد بطلان قول أصحاب النص ؛ فلأن أصحابه لا يعتبرون هذه الاوصاف في الإمام ، بل يجوزون ثبوت الإمامة لمن أرخى ستره ، وأغلق عليه بابه ، ولم يباذ الظالمين ، فلما لم يبطل قولهم ، لم يصح لنا الاحتجاج بالإجماع ؛ لأنهم غير مجمعين معنا ، وتعويلهم في ذلك على النص ، وقد بينا بطلانه .

٢- والذي يدل على الثاني: قد تقدم بيانه .

٣- والذي يدل على الثالث: هو ما قدمنا من أن الإمامة أمر شرعي ؛ فلا يجوز أن تؤخذ أدلتها إلا من جهة الشرع ، ولا دلالة في الشرع تدل على كون غير الدعوة طريقاً إلى الإمامة ؛ لأن الإمامية ^(١) تقول: إن طريقها النص، ومن لا نص عليه، فلا إمامة له .

وقد أبطلنا قولهم ، وكذلك فقد أبطلنا ما تدعيه الخوارج والمعتزلة ، من أن طريق الإمامة العقد والاختيار .

وكذلك فلا يصح ما تدعيه العباسية ^(٢) ، من أن طريق الإمامة الإرث ؛ لأنه لا دلالة في الشرع تدل على أن الإرث طريق إلى الإمامة ؛ ولأن العباس ، رضى الله عنه، كان أولى العصبات بالنبي، ﷺ ولم ^(٣) يدعها لنفسه ^(٤) ، بل روى عنه ما قدمنا أنه قال لعلى ، عليه السلام: «أمدد يدك أبايعك» ... وقال العباس في ذلك شعراً:

ما كنت أحسب أن الأمر منتقل
عن هاشم ثم منها عن أبى حسن
أليس أول من صلى لقبلكم
وأعرف الناس بالآثار والسنن

(١) الإمامية: هم القائلون بإمامة على بعد النبي، ﷺ . وكفروا الصحابة ووقعوا فيهم ، واختلفوا في الاصول ، وتشيعوا إلى معتزلة ، إما وعيدية أو تفضيلية ، وإلى إخبارية يعتقدون ظاهراً ما وردت به الاخبار المتشابهة ، وهؤلاء ينقسمون إلى مشبهة يجرون التشابهات على أن المراد بها ظواهرها ، وسلفية يعتقدون أن ما اراد الله بها حق بلا شبهة ، كما عليه سلف أهل السنة ؛ وإلى ملتحقة - غالية - بالفرق الضالة ، انظر المعجم الفلسفي ؛ (ص ٦٥) .

(٢) نسبة إلى العباس بن عبد المطلب عم النبي، ﷺ ، وهؤلاء يقولون أن الإمامة إرث في ولد العباس فقط .

(٤) لنفسه: ليست في الاصل .

(٣) في الاصل: فلم

٥٨ و / وأقرب الناس عهداً بالنبى
 ومن جبريل عون له فى الغسل والكفن
 من فيه ، ما فيهم من كل مكرمة
 وليس فى كلهم ما فيه من حسن
 فما الذى صدكم عنه لتعرفه ها
 أن تبعتكم (١) من أول الفتن

وبعد فإن الإمامة لا تجرى مجرى الموارث ، ولا تنقسم انقسام التركات ، ولهذا
 تثبت بعد النبى ، ﷺ ، فيمن ليس بوارث له .

ولم يدعها أولاد العباس - أيضاً - كعبد الله وعبيد الله (٢) ، وقثم (٣) بل كانوا
 متولين من تحت يد (٤) على ، عليه السلام ، ومتصرفين على أمره .

وإنما حدثت هذه المقالة فى زمان المتولين للامر (٥) من ظلمة بنى العباس ، أحدثها
 لهم ابن الرواندى (٦) ، يريد بذلك التقرب إليهم .

فبطل أن يكون طريقها الإرث ... ، ولا يجوز أن تكون جزاء على الأعمال ، كما
 يحكى الجاحظ (٧) ، ومن قال بقوله ؛ لأنه لا دلالة فى الشرع تدل على ذلك ؛

(١) فى (١) : تبعكم .

(٢) عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمى القرشى ، أبو محمد : ولى ، كان أصغر من أخيه عبد الله بسنة ، ولد سنة
 ١٠١ هـ / ٦٢٢م رأى النبى ولم يرو عنه شيئاً ، تولى لعلى اليمن ، فحج سنة ٣٦ ، ٣٧ بالناس ... وتقدم جيش الحسن بن
 على إلى معاوية وكذلك وساطته ... كان جواداً سخياً ... توفى بالمدينة ٨٧ هـ / ٧٠٦م ، انظر خزنة الأدب ؛ (٣/٢٥٦ -
 ٢٥٨ ، ٥٠٢ - ٥٠٣) ... والاعلام ؛ (٤/١٩٤) .

(٣) قثم بن العباس بن عبد المطلب الهاشمى : أمير أدرك صدر الإسلام فى طفولته ، ولاء على بن أبى طالب على المدينة ،
 وظل بها إلى أن قتل عليها ، فخرج إلى سمرقند ، واستشهد بها ... ليس له عقب ... انظر جمهرة الأنساب ؛ (١٦)
 والتهذيب ؛ (٨/٣٦١) .

(٥) ليس فى (١) للامر .

(٤) ليست فى (١) : يد

(٦) ابن الرواندى : أحمد بن يحيى بن إسحاق ، أبو الحسين ، فيلسوف مجاهر بالإلحاد ، من سكان بغداد ، وصفه رجال
 التاريخ والفرق والادب من أمثال ابن خلكان وابن تفرى بردى وابن الجوزى بالمجون والإلحاد والزندقة ، وكذلك أبو العلاء
 المعرى وصفه بكل مخزية ... وما قاله يلىق بوصفهم للشيطان ، فقد كان مسلماً ، فالحد ، وكان متكلماً فالف فى ذم
 المعتزلة ونصرة الإلحاد والدهر ، وقيل أن له ما يزيد على ١١٤ كتاباً منها : «التاج» ، «الزمردة» ، «الفضيحة المعتزلة» الذى
 ألف فى رده الحياض كتابه «الانتصار» توفى عن ٣٦ سنة ، سنة ٢٩٨ هـ / ٩١٠م ... وقيل صلبه أحد السلاطين ببغداد ؛
 لكثرة مخازبه ... انظر وفيات الأعيان ؛ (١/٢٧) ... ومروج الذهب ؛ (٧/٢٣٧) ... واللؤلؤ والنحل ؛ (١/٨١ - ٩٦ ،
 ورسالة الغفران ؛ (٤١٠ - ٤١٢) .

(٧) عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء ، أبو عثمان ، الجاحظ : كبير أئمة الأدب ، ورئيس الفرقة الجاحظية من
 المعتزلة ، ولد وتوفى فى البصرة سنة ٢٥٥ هـ ، له تصانيف عديدة منها «البخلاء» ، «الحيوان» ، «البيان والتبيين» ، انظر
 وفيات الأعيان ؛ (١/٣٨٨) ، وتاريخ بغداد ؛ (١٢/٢١٢) ، واملئ المرتضى ؛ (١/١٣٨) .

لان من حق الجزاء على الاعمال الصالحة، أن يكون شهياً لذيذاً... ولا شك أن الإمامة من الامور الشاقية المتعبة، بل هي - أيضاً - من جملة التكاليف التي تجب على الإمام، فكيف يجوز أن يجازى (١) على تكليف بتكليف...؟ ولأن العاملين فيهم كثرة (٢)، فلو (٣) كانت جزاء على الاعمال؛ لوجب أن لا يختص بها بعض العاملين دون بعض؛ لان الله، تعالى، لا يجوز أن يبخص عاملاً عمله. وقد ثبت أنه إذا اجتمع جماعة، ممن تصلح للإمامة، كانت الإمامة في أحدهم دون سائرهم... ولهذا لما قالت الأنصار للمهاجرين يوم السقيفة: «منا أمير ومنكم أمير... قال عمر: سيفان في غمدٍ إذن لا يصلحان» (٤)... فأقره الصحابة على ذلك (٥).

فكان إجماعاً منهم على أن الإمامة لا تجوز إلا لشخص واحد، ولا يجوز أن يكون طريقها القهر والغلبة، كما تدعيه الحشوية إن المبطل الظالم قد يغلب الحق العادل...!

٥٨ ظ / فلا يجوز ثبوت الإمامة له، ولأنه (٦) لا دلالة في الشرع تدل على كون الغلبة طريقاً إلى الإمامة، بل الشرع الشريف يقضى بخلاف ذلك... قال الله، تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا بَنَاءَ لِعَهْدِي الظَّالِمِينَ (١٢٤)﴾ (٧). فإذا بطلت هذه الاقاول لما قدمنا من الأدلة، لم يبق من أقوال الائمة (٨)، سوى الدعوة التي وقع الإجماع على معناها... فثبت الأصل الثالث وهو أنه لا دليل على خلاف ما أجمعوا عليه.

٤- وأما الأصل الرابع: وهو أنه لو بطل ذلك لخرج الحق عن أيدي الامة.

فالذي يدل على ذلك أن الدعوة لو بطلت، مع ما قدمنا من بطلان سائر الطرق، لخرج الحق عن أيدي الامة؛ لأنه يصير كل فريق منهم قائلاً بقول

(٢) في (١): منهم كثرة

(١) في الاصل: يجزى

(٣) في الاصل: ولو

(٤) انظر البخارى ٨/٥٤، وسيرة ابن هشام ٤/٢٢٧... وهو قول للحباب بن المنذر الأنصارى، والطبرى ٣/٢١٨-٢١٩).

(٦) في (١): لانه

(٥) انظر الماوردى: الاحكام السلطانية ٤ (ص ٦)

(٨) في (١): الامة.

(٧) سورة البقرة آية (١٢٤)

باطل، فى مسألة واحدة... ولسنا نعى بخروج الحق عن أيديهم سوى ذلك.

٥- وأما الأصل الخامس: وهو أن خروج الحق عن أيديهم لا يجوز .

فالذى يدل عليه هو ما بينا من أن إجماعهم حجة واجبة الاتباع... ويدل على ذلك قول النبى ، ﷺ: «لن تجتمع أمتى على ضلالة»، (١)، وإذا (٢) لم يجز اجتماعها (٣) على الضلالة، لم يجز خروج الحق عن أيديهم... فصح ما ذهبنا إليه من أن الدعوة طريق إلى ثبوت الإمامة.

وقد (جاء) بذلك الشرع (٤) قال الله، عز وجل: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٥).

وقال (٦)، تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) (٧).

(١) رواه أبو داود (٩٦/٤) (كتاب الفتن، باب ذكر الفتن) حديث (٤٢٥٣)، والترمذى (٤٠٥/٤) (كتاب الفتن، باب ما جاء فى لزوم الجماعة) حديث (٢١٦٧)، وقال غريب من هذا الوجه... وابن ماجه فى سننه (١٣٠٣/٢) (كتاب الفتن، باب السواد الأعظم) حديث (٣٩٥٠)، قال فى الزوائد: فى إسناده أبو خلف الأعمى، واسمه حازم بن عطاء، وهو ضعيف، وقد جاء هذا الحديث بطرق فى كليهما نظر، قاله شيخنا العراقي فى تخريج احاديث البيضاوى... والدارمى؛ المقدمة (ب٧)، وانظر مسند الطيالسى ح (٩٢٦ - ٢١٣٣).

(٣) فى (١): إجماعها.

(٢) فى الأصل: فإذا

(٥) سورة النحل آية (١٢٥)

(٤) فى الأصل: وقد أكد الشرع ذلك

(٧) سورة فصلت آية (٣٣).

(٦) فى الأصل: وقد قال

(٢) وأما الفصل الثالث

وهو الكلام في شروط الإمام التي يجب كونه عليها

فالكلام منه يقع في موضعين :-

أحدهما : في أعدادها وتعيينها بها .

والثاني : في الدليل على أن الإمام يجب كونه عليها .

أما الموضع الأول

فأعلم أن شروط الإمام التي يجب أن يكون عليها ستة :-

١ - أحدها : العلم بما تحتاج إليه ^(١) الأمة في أمور دينها ، ولن يتم ذلك إلا بان يكون عالماً بالله ، تعالى ^(٢) ، وما يجب له من الصفات ، وما يستحيل ^(٣) عليه منها ، وعالماً بعدل الله ، سبحانه ^(٤) ، وحكمته وصدق وعده ووعيده ، وصدق نبيه ، ﷺ وعلى آله ، وصحة ما جاء به ، ويجب أن يكون الإمام عالماً بكتاب الله ، سبحانه ^(٥) ، وما يشتمل عليه من الأوامر والنواهي ، والمجمل والمبين ، والخصوص والعموم ، والناسخ والمنسوخ ، والمحكم والمتشابه .
ويجب أن يكون عالماً بجملته من الأخبار المروية عن النبي ، ﷺ وآله ^(٦) ، (المتعلقة بأصول الشريعة ، والفرق فيها بين ما يوجب العلم منها ، وما لم يوجبه ، ويجب أن يكون عالماً بطرف من النحو واللغة ؛ ليكون متمكناً من معرفة مراد الله ، تعالى ، بخطابه وخطاب رسوله ، ﷺ) ^(٧) ، والفرق بين الحقيقة والمجاز ، عارفاً بوجوه المقاييس والاجتهاد ؛ ليكون متمكناً من رد الفروع إلى الأصول ، وهذا هو المراد بأصول الفقه ؛ فيجب أن يكون عارفاً بذلك .

(٢) في الأصل : سبحانه

(٤) في الأصل : تعالى

(٦) ليس في (١) : وآله

(١) ليس في الأصل : إليه

(٣) في الأصل : وما لا يجوز

(٥) ليس في (١) : سبحانه

(٧) ما بين القوسين سقط من : ١ .

ولا يجب أن يكون أعلم الناس ، كما تدعيه الإمامية ؛ لان (١) اعتبار كونه أعلم الناس ، يؤدي إلى سد باب الإمامة ، من حيث أنه لا طريق لأحد إلى معرفة ذلك ، إلا بأحد وجهين؛ إما بوحى من الله ، تعالى، أو بأن يحيط الإنسان بأقطار الأرض ، ويعرف علماءها ومقادير علمهم ، وكل ذلك متعذر فى زماننا هذا (٢).

٢- وثانيها: السورع ، وهو الكف عن المحرمات والقيام بالفرائض والواجبات .

٣- وثالثها: الفضل ، والمراد به أن يكون له من المحافظة على أمور الدين ، والقيام بذلك ، بحيث يعد أفضل الأمة أو (٣) من جملة أفاضلهم .

٤- ورابعها: الشجاعة ، والمراد بذلك أن يكون له من رباطة الجأش ، وثبات القلب ما يصلح معه لإمارة الجيوش ، وتدبير أمور الحرب (٤) ، ويجب أن يكون له من المواطن المشهورة ، ما تعرف به شجاعته ، وإن لم يكثر قتله وقتاله .

٥- وخامسها: السخاء ، والمراد بذلك أن لا يكون معه بخل ، يمنعه من وضع الحقوق فى مواضعها .

٦- وسادسها: القوة على تدبير الأمر ، والمراد بذلك أن يكون سليماً فى بدنه ، من ٥٧ ظ / الآفات المانعة من القيام بجهاد أعداء الله ، كالعمى والجذام والبرص وما أشبه ذلك .

ويجب أن يكون له من جودة الرأى ، وحسن التدبير ، ما يصلح أن يفزع إليه فى المشورة والرأى السديد .

وأما الموضع الثانى

وهو أن الإمام يجب كونه على هذه الشروط .

الذى يدل عليه أن (٥) لا خلاف بين الأمة ، فى أن الإمام يجب كونه عليها ، وذلك ظاهر من أحوالهم ، فإن من عرف أحوال السلف الصالح من وقت الصحابة ، رضى الله عنهم ، إلى زماننا هذا ، علم أنهم كانوا لا يجيزون إمامة من عدم هذه الشروط .

(٢) فى الاصل: هاذا
(٤) فى الاصل: الحروب .

(١) فى (١): لئن
(٣) ليس فى (١): أو
(٥) فى (١): أن .

وعلى هذا المعنى يحمل قول النبي ﷺ وآله ؛ « من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية » (١) . . . والمراد بذلك أن يعرف الأوصاف التي يختص بها الإمام ؛ لأنه متى عرف ذلك ، كان متمكناً من متابعة الإمام عند قيامه ، بأن يختبره ، فإن وجد هذه الشروط متكاملة فيه (٢) ، وجبت (٣) عليه متابعتة ، وإن وجدها غير متكاملة فيه ، (٤) لم يلزمه متابعتة .

ولا يصح أن يُحمل هذا الخبر على أن (الزمان لا يخلو من إمام ، كما تزعمه الإمامية ؛ لأنهم إنما ادعوا ذلك ؛ لأجل النص ، وقد أبطلنا) (٥) ، دعواهم في ذلك (٦) ، فمتى تكاملت هذه الشروط في الإمام ، ودعا الخلق إلى طاعة الله ، تعالى (٧) ، وجبت عليهم طاعته ، ولزمهم إجابة دعوته .

والدليل على ذلك قول الله ، تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٢١) وَمَنْ لَا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿ ﴾ (٢٢) (٨) فامر الله ، سبحانه ، بذلك ، وقد بينا أن الأمر يقتضى الوجوب .

وقال ، ﷺ : « من سمع داعيتنا أهل البيت فلم يجبها ، كبه الله على منخره في نار جهنم » (٩) ، وهذا غاية الوعيد ، والزجر عن التخلف عن داعي أهل البيت ، عليهم السلام .

ويدل على وجوب طاعتهم قول الله ، عز وجل (١٠) : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (١١) ، ووجه الاستدلال بهذه الآية على ذلك ، أن الله ،

(١) روى أبو نعم بسنده عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ، ﷺ ، يقول : « من مات بغير إمام ، فقد مات ميتة جاهلية ، ومن نزع يده من طاعة جاء يوم القيامة لا حجة له » ، هذا حديث صحيح ثابت أخرجه مسلم بسنده عن زيد ، كما رواه من التابعين والأعلام الزهري ، وسعيد بن أبي هلال ، وابن عجلان ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وداود بن قيس الفراء ، وحفص بن مسرة ويحيى بن العلاء ، وآخرين ، انظر أبا نعم : حلية الأولياء ؛ (٣/٢٢٤) .

(٢) ليس في (١) : فيه . (٣) في الأصل : وجب .

(٤) ليس في (١) : فيه . (٥) ما بين القوسين سقط من : (١) .

(٦) ليس في (١) : في ذلك . (٧) ليس في (١) : تعالى .

(٨) سورة الأحقاف آية (٣١) ، (٣٢) . (٩) هذا الحديث يخص الزيدية ؛ لأنهم يقولون بالخروج والدعوة .

(١٠) في الأصل : تعالى . (١١) سورة النساء آية (٥٩) .

٥٦ و / تعالى ، أمر بطاعة أولى الأمر ، وأولوا الأمر هم الأئمة من أهل البيت ، عليهم السلام ، إلى يوم القيامة ، لما قدمنا من الأدلة على حصر الإمامة فيهم .

فيجب على كل مكلف أن يتمسك بكتاب الله ، تعالى ، وعترته رسوله ، عليهم السلام ؛ لأنه متى تمسك بذلك أمن من الضلالة... وذلك لما روينا عن علي ، عليه السلام ، أنه قال : «أيها الناس ، اعلموا أن العلم الذي أنزله الله على الأنبياء . من قبلكم ، في عترة نبيكم بكم عن أمر يترشح من أصلاب أصحاب السفينة ، هؤلاء مثلها فيكم ، وهم كالكهف لأصحاب الكهف ، وهم باب السلم ، فادخلوا في السلم كافة ، وهم باب حطه من دخله غفر له ، خذوا عني عن خاتم المرسلين ^(١) حجة من ذي حجة.... قالها في حجة الوداع : «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به ، لن تضلوا من بعدي ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، إن اللطيف الخبير ، نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا على الخوض» ^(٢) .

وروينا عن النبي ، ﷺ ، وعلى آله ، أنه قال : «أهل بيتي أمانٌ لأهل الأرض ، كما أن النجوم أمان لأهل السماء ، فإذا ذهب أهل بيتي من الأرض أتى أهل الأرض ، ما يوعدون ، وإذا ذهبت النجوم من السماء أتى أهل السماء ، ما يوعدون» ^(٣) .

وروينا عنه ، ﷺ ، وآله ، أنه قال : «مثل أهل بيتي فيكم ، مثل سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهوى» ^(٤) ، وقد علمنا أن أمة نوح ، عليه السلام ، هلكت إلا من ركب معه في السفينة ، وكذلك أمة محمد ، ﷺ ، يجب أن تكون هالكة إلا من تمسك بكتاب الله وعترته رسوله ، ﷺ ، لما قدمنا من هذه الأخبار .

(١) ليس في (١) : عن خاتم المرسلين .

(٢) رواه مسلم وأحمد وأبو داود والترمذي عن زيد بن أرقم... وفي الباب عن أبي سعيد... أخرجه أحمد وأبو يعلى... وفيه عن زيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة... وانظر فردوس الأخبار ١ (٩٨/١) حديث (١٩٧)... وانظر الطبراني عن زيد بن ثابت... الجامع الصغير ٤ (١٠٤/١)... والترمذي ٤ (٦٢١/٥) (كتاب المناقب ، باب ٣٢) حديث رقم (٣٧٨٦ - ٣٧٨٨) .

(٣) لم أعثر عليه في كتب أهل السنة .

(٤) رواه أبو يعلى بسنده عن أبي ذر ، بإسناد ضعيف ، وانظر حميدان بن حميدان : التصريح بالمذهب الصحيح ٥٦٤ ط .

فصل في الاجتهاد والتقليد

فهذه جملة ما يلزم المكلف معرفته من مسائل الاعتقاد ، ولا يجوز أن يقتصر في شيء منها على التقليد ؛ لأن التقليد في أصول الدين قبيح ؛ لأن المكلف لا يأمن من خطأ من قلده ، والإقدام على ما لا يؤمن قبحه قبيح ، كما أنه يقبح من المكلف أن يخبر بخبر لا يأمن كونه كذباً ؛ ولأنه لو جاز التقليد في أصول الدين ، لم يخل إما أن نقلد أهل المذاهب كلها ، أو نقلد بعضاً منهم دون بعض ؛ و(لا يجوز أن نقلد جميعهم ؛ لأنه يؤدي إلى إعتقاد المتناقضات ، ولا يجوز أن نقلد بعضاً دون بعض)^(١) لأنه يكون تمييزاً لبعض منهم على بعض ، من دون بصيرة .

وذلك لا يجوز وقد ذم الله المقلدين ، وعابهم بالتقليد في كتابه المبين ، فقال ، تعالى (٢) ٥٦ ظ / وهو أصدق القائلين : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ (١٧٠) ، وقال ، تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ تَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ (١٦٦) وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَّبِعُ مَنَّهُمْ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا كَذَلِكَ يَرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسِرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ (١٦٧) ﴿ (٤) .

وهذا غاية الزجر عن اتباع الرجال من غير بصيرة

ويدل على قبح التقليد قول النبي ، ﷺ : « من أخذ دينه عن التفكر في آلاء الله ، وعن التدبر لكتاب الله ، والتفهم لسنتي ، زالت الرواسي ولم يزل ، ومن أخذ دينه عن أفواه الرجال ، وقلدهم فيه ، ذهب به الرجل من يمين إلى شمال ، وكان من دين الله على أعظم زوال »^(٥) .

وكفى بذلك زاجراً عن تقليد الرجال ، وباعثاً إلى النظر والاستدلال .

فينبغي للعاقل أن يجتهد في خلاص نفسه من عذاب يوم : ﴿ يَوْمَ الْمُجْرِمِ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِنِسْفِ الْأَرْضِ بِإِسْفِينٍ (١١) وَصَاحِبِيهِ وَأَخِيهِ (١٢) وَقَصِيئَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ (١٣) وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ يُنْجِيهِ (١٤) ﴾ (٦) .

(٢) ليس في الاصل : تعالى .

(١) ما بين القوسين سقط من : (١)

(٤) سورة البقرة آية (١٦٧)

(٣) سورة البقرة آية (١٧٠)

(٥) في كتب السنة أحاديث كثيرة في ذم التقليد والهوى ... ولم اعثر على هذا الحديث ... وإن رأيت شبيهاً له من أقوال

الصحابة والتابعين من ذلك قول ابن مسعود : « لا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً ، إن آمن آمن ، وإن كفر كفر ، فإنه لا

أسوة في الشر ... انظر جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، (ص ٤٤٥) .

(٦) سورة المعارج من آية (١١) إلى آية (١٤) .

وينبغي للعاقل أن لا يغتر بكثرة أهل مذهبه ، فإن الكثرة ليست بدلالة على الحق ، ولا القلة بعلامة للباطل ؛ فإن الله ، تعالى ، قد ذم الأكثرين عدداً بقوله : ﴿ وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ بُضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١) ، وبقوله : ﴿ وَمَا أَكْثَرَ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٠٣) ﴿ (٢) ، ومدح الأقلين فقال ، تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ ﴾ (١٧) ﴿ (٣) ، وبقوله : ﴿ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٤٤) ﴿ (٤) ، وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ (٥) .

ويؤكد ذلك ما روى أن الحارث بن حوط قال لعلى ، عليه السلام : «أترى يا أمير المؤمنين ، أن أهل الشام مع كثرتهم على الباطل ، وأن أهل العراق مع قلتهم على الحق ؟...! فقال له أمير المؤمنين : يا حار ، إنه للملبوس عليك ، إن الحق لا يُعرف بالرجال ، وإنما الرجال يعرفون بالحق ، فاعرف الحق بالسراً والإعلان (٦) ، تعرف أهله ، قلوا أم كثروا ، واعرف الباطل تعرف أهله ، قل أم كثروا .»

٥٧ و / فبين له ، عليه السلام ، ما كان قد البس عليه من ذلك ، ولا ينبغي للعاقل ٥٩ و / أن يصدده عن اتباع (٧) الحق ، تعصبه لأهله ، ومحبتة لمشايخ مذهبه ، بل يجب عليه اتباع الحق وإن شط فراره واجتناب الباطل ، وإن قرب داره ، [لما روينا بالإسناد الموثوق به إلى النبي ، ﷺ وآله ، أن رجلاً أتى فقال : يا رسول الله ، أخيرني بكلمات جوامع نوافع... فقال : «اعبد الله ولا تشرك به شيئاً وزل مع القرآن حيث زال» ، قال : زدني... قال : من أتاك بالحق فاقبله ، وإن كان بعيداً بغيضاً ، ومن أتاك بالباطل فاردده ، وإن كان حبيباً قريباً... قال : زدني... قال : لا أجده (٨)] (٩) .

وبالإسناد الموثوق به إلى النبي ، ﷺ وآله ، أنه قال : «واقنع بقبول الحق ، من حيث

-
- | | |
|----------------------------|------------------------------------|
| (١) سورة الأنعام آية (١١٦) | (٢) سورة يوسف آية (١٠٣) |
| (٣) سورة سبا آية (١٣) | (٤) سورة هود آية (٤٠) |
| (٥) سورة النساء آية (٦٦) | (٦) ليس في الأصل: بالسراً والإعلان |
| (٧) ليس في (١): إتباع | |

(٨) الحديث رواه ابن عساکر وهو ضعيف ، انظر السيوطي الجامع الصغير (٤٥/١) ووجدنا : «وزل مع القرآن حيث زال» يقابله «وزل مع الحق حيث زال» في حديث آخر عن ابن عباس وهو صحيح ، البخاري في التاريخ ، والحاكم في مستدرکه... انظر الجامع الصغير (٥٣/١) .

(٩) ما بين المتوفيين سقط من : (١) .

ورد عليك ، وميز ما اشتبه عليك بعقلك ، فإنه حجة الله عليك ووديعته عندك ، وبرهانه فيك، (١) .

وفيما ذكرنا (٢) كفاية لمن أنصف نفسه ، ولم يُعمِ التعصب عين بصيرته ، ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ (٣) ونحن نسأل (٤) الله ، تعالى (٥) ، أن يجعلنا بالعلم عاملين ... كما جعلنا له حاملين ... فقد روينا عن النبي ، ﷺ وآله ، أنه قال : «العلم الذي لا يعمل به ، كالكنز الذي لا ينفق منه ، أتعب صاحبه نفسه في جمعه ، ثم لم يصل إلى نفعه» .

وقال ، ﷺ وآله : «العلم علمان : علم بالقلب هو النافع لك ، وعلم باللسان هو الحجة عليك» (٦) .

تم بحمد الله ومنته ، فله الحمد والثناء ، والصلاة على محمد وآله وصحبه وسلم .
وافق الفراغ من نساخة هذا الكتاب المبارك ، فى يوم الأحد الثالث عشر من شهر ذى القعدة الذى هو من شهور سنة اثنين وتسعين وسبعمائه (١٣ / ١١ / ٧٩٢) من الهجرة النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام .

وذلك بخط أسير ذنبه ، الراجى رحمة ربه ، المقر بذنبه عثمان بن على بن محمد المؤذن ، غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالمغفرة ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإحاطة جدير (٧) ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والحمد لله على كل حالٍ من الأحوال ، وصلاته على سيدنا محمد ، وآله ، وصحبه ، وعترة وآل (٨) .

والحمد لله وحده ، وصلواته على محمد ، وآله وسلامه .

(٢) ليس فى (١) : وفيما ذكرنا

(٤) ليس فى (١) : نسال

(١) انظر الحديث السابق

(٣) سورة الزمراء (٤١)

(٥) ليس فى (١) : تعالى ان

(٦) فى الاصل : علم باللسان ... وعلم بالقلب ... عليك والحديث رواه ابن ابي شيبة والحكيم عن الحسن مرسلأ ، والخطيب

البغدادي عن جابر ، وأشار إلى حسنة السيوطى فى الجامع الصغير (٢ / ٧٠) .. وفيض القدير (٤ / ٣٩١) ، وقال المنذر فى

إسناده صحيح ، وراهه الديلمى (٣ / ٩٧) .

(٨) ما بين القوسين ليس بالاصل

(٧) ما بين القوسين ليس فى الاصل